

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٤٥

الخميس ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد موريسون غونزاليس
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مينغونو
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنىخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركين

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/820)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1933334 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)

٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)

٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨)

(S/2019/820) (٢٠١٨)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة أرسولا مولر مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد محمد خالد الخياري الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ؛ والسيدة أنيس ماركايو مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إدارة عمليات السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2019/820، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات

مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)

٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)

٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (تكلمت بالإنكليزية): لقد شهدت الحالة

الإنسانية في سورية بعض التغييرات المهمة منذ أن قدمت إحاطة إلى المجلس في شهر أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8622). وستركز إحاطتي اليوم على ثلاثة مجالات عملية: أولاً الحالة المتغيرة بسرعة التي تثير قلقاً عميقاً في شمال شرق سورية؛ ثانياً الأزمة المستمرة في شمال غرب سورية؛ وثالثاً آخر المستجدات بشأن مخيم الركبان. وسأقدم أيضاً نظرة مستقبلية للأسابيع القادمة.

لقد أعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء احتدام النزاع في الشمال الشرقي وأكد على أن أي عملية عسكرية يجب أن تحترم القانون الدولي احتراماً كاملاً، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع وبدون عوائق حتى تتمكن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية من أداء عملها الحاسم.

ومنذ بدء العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة التركية والجماعات المسلحة غير الحكومية المتحالفة معها في شمال شرق سورية في وقت سابق من هذا الشهر، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير مقلقة بشأن الإصابات في صفوف المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية. وقد أثرت العملية العسكرية بشدة على الحالة الإنسانية. وتلقت الأمم المتحدة تأكيدات من حكومة تركيا بأنه يتم بذل كل جهد ممكن لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية التي يعتمدون عليها.

أثارت الأعمال القتالية تحركات سكانية واسعة النطاق.

وفر خلال الأسبوعين الماضيين حوالي ١٨٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم حوالي ٨٠ ٠٠٠ طفل، جنوباً من المناطق الحدودية بين تركيا وسورية. ويجب السماح للأشخاص بالبحث عن الأمان والتحرك بحرية. ويحتمي أغلبهم عند الأصدقاء والعائلة بينما يوجد آخرون في معسكرات النزوح أو الملاجئ الجماعية. وبالنظر

ولتلبية الاحتياجات الفورية، قامت الأمم المتحدة، منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بتقديم أغذية لأكثر من ٢٨٦ ٠٠٠ شخص في محافظتي الحسكة والرققة فضلا عن تقديم ١٠ أطنان من الأدوية لمستشفى القامشلي الوطني. ويجري توفير اللوازم الشتوية لأكثر الفئات ضعفا.

وتواصل جهود توفير المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية وحملة التطعيم ضد شلل الأطفال جارية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، على دعم الأشخاص الذين يصلون إلى العراق بتوفير المأوى ومواد الإغاثة الأساسية وخدمات الحماية. وكذلك بذلت جهود لكفالة وجود مخزون لزيادة جهود الإغاثة حسب الحاجة. ويعمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان توفر أغذية في المتناول لما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص لمدة شهر. وفي القامشلي، وضعت منظمة الصحة العالمية بشكل مسبق ٣١٤ ٠٠٠ من العلاجات الطبية، بما في ذلك مجموعة مواد لإسعاف المصابين بالصدمات ستوزع على المرافق الطبية في المنطقة.

وعقب التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة تركيا تمكن فريق تقني يتألف من الهلال الأحمر العربي السوري وفنيين بالإدارة المحلية للمياه والكهرباء من الوصول إلى محطة مياه علوك، التي توفر المياه لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في الحسكة، ومن استعادة تدفق المياه مؤقتا بعد أن تعطلت عن العمل أثناء القتال. وكذلك استعادوا الكهرباء في رأس العين. إن هذه إنجازات هامة، ولكنها ليست بديلا عن استمرار تقديم الخدمات، الأمر الذي لا يمكن كفالاته إلا إذا اتخذت الأطراف كل الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدينين، وفي نهاية المطاف وضع حد للأعمال القتالية. وسيكون الوصول المستمر إلى المرافق ضروريا للحفاظ على استمرار عملها في الأيام والأسابيع المقبلة. فمئات الآلاف من المدينين يعتمدون عليها.

إلى أن عمليات القتال قد خفت حدتها في بعض المناطق خلال الأيام الأخيرة، فقد بدأ بعض النازحين في العودة. وفر أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص إلى العراق منذ بدء العمليات العسكرية في الشمال الشرقي لسورية. ولا تزال الأمم المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء احتمالات وقوع المزيد من الأعمال القتالية على طول الحدود التركية السورية وتأثيرها على المدينين بما في ذلك المزيد من عمليات النزوح.

وتؤدي الزيادة الأخيرة في الأعمال العدائية في شمال شرق سورية إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل. ومن بين ٣ ملايين شخص في الشمال الشرقي، كان ١,٨ مليون شخص في حاجة بالفعل إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية حتى قبل التطورات الأخيرة. ونزح حوالي ٧١٠ ٠٠٠ شخص. وقبل التصعيد كانت الأمم المتحدة وشركاؤها يصلون إلى ١,٢٥ مليون شخص في المتوسط كل شهر ليقدمون لهم مساعدة منقذة للحياة مثل الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية.

وتواصل الجهات الفاعلة الإنسانية القيام بأعمالها على الرغم من أنها تواجه تحديات خطيرة في الميدان، بما في ذلك أعمالا عدائية وبيئة أمنية لا يمكن التنبؤ بها. وتعمل العديد من المنظمات عبر الحدود من العراق. وقد اضطرت إلى إجلاء أو نقل موظفيها الدوليين. وتعين على بعضها الحد من عملياتها مؤقتا أو تعليقها بسبب تدهور الوضع الأمني وشواغل بشأن إمكانية الوصول بسبب سيطرة أطراف جديدة على المناطق التي كانت تعمل فيها. ومع ذلك، فإن المنظمات العاملة عبر الحدود من العراق تواصل تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك رعاية من يعانون من الصدمات ودعم الخدمات الصحية والحفاظ على إمدادات المياه. وعلى الرغم من أن الموظفين الوطنيين يواصلون العمل بلا كلل من أجل مساعدة المحتاجين، فإنهم يعملون بأقصى طاقتهم.

يعتمدون على المعونة الإنسانية وشرد ٦,١ مليون، وأجبر العديد على الانتقال عدة مرات بحثا عن الأمان.

وقد خفت الأعمال العدائية في الشمال الغربي في أعقاب إعلان وقف إطلاق النار في ٣٠ آب/أغسطس، غير أنه ما تزال هناك علامات مقلقة على انعدام الأمن. ولكن وردت تقارير في الآونة الأخيرة عن زيادة في الأعمال القتالية. وقد أبلغ عن وقوع أكبر عدد من الهجمات بين ١٨ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، منذ بداية اتفاق وقف إطلاق النار، كان أغلب أثرها على الأجزاء الجنوبية من إدلب. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء الأثر الذي قد يترتب على المدنيين من زيادة تصعيد أعمال القتال، بما في ذلك المزيد من التشريد الجماعي للذين أجبروا على الفرار والمجتمعات المستقبلية لهم.

وقد شرد بالفعل أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ شخص ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، وهم الآن يتخذون من المخيمات والمواقع غير الرسمية في محافظتي إدلب وحلب مأوى لهم. ومعظمهم في المناطق المكتظة بالسكان في الشمال، بالقرب من الحدود التركية. وما زال بعض الناس في العراق من دون مأوى ملائم، وسيعاني العديد منهم للبقاء على قيد الحياة مع انخفاض درجات الحرارة. وعلى الرغم من أن السنة الدراسية قد بدأت في أيلول/سبتمبر، فإن العديد من الأطفال في سن الدراسة قد حرموا من التعليم بسبب الاكتظاظ في مرافق التعلم في المجتمعات المستقبلية والأضرار الفادحة التي تعرضت لها المدارس واستخدام المدارس لإيواء المشردين والافتقار إلى لوازم التعليم ومواده.

وقد كثفت المنظمات الإنسانية من عملياتها عبر الحدود من تركيا لتلبية الاحتياجات المتزايدة في إدلب. وشهدت الأشهر الأخيرة مرور أكبر عدد من الشاحنات عبر عمليات آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عبر الحدود في باب الهوى وباب السلام منذ إنشائها في عام ٢٠١٤. وقد تضاعفت المعونة الغذائية تقريبا في ٢٠١٩، من معونة تصل إلى

ومن التحديات الحاسمة التي تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية، مع تطور الحالة، الحاجة إلى توسيع نطاق العمليات من داخل سورية. ولتحقيق ذلك، سنحتاج إلى أن تيسر جميع الأطراف وصولا آمنا وسريعا للمساعدات الإنسانية من دون عوائق برا وجوا لنقل الإمدادات الإنسانية إلى جانب توسيع القدرات الإنسانية في الشمال الشرقي. وتعمل قيادة الأمم المتحدة في الميدان مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق هذا الهدف. ويعتزم الصندوق الإنساني السوري، الذي تدعمه ١٦ جهة مانحة، تخصيص ١٥ مليون دولار للشمال الشرقي. وسيكون تجديد تمويل الصندوق أمرا بالغ الأهمية.

أود أن أقول بضع كلمات، إذ نحافظ على تركيز اهتمامنا على شمال شرق سورية، عن مخيم الهول. ظللنا نقدم معلومات منتظمة عن آخر المستجدات بشأن الحالة في المخيم، حيث يقيم ما يقدر بـ ٦٠٠ ٦٨ شخص، يشكل النساء والأطفال ٩٤ في المائة منهم، و ٥٥ في المائة من الأطفال تحت سن ١٢ عام. الحالة بائسة. وكما أشار الأمين العام، فإن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مواطنيها وينبغي تفادي السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى حالة انعدام الجنسية.

ترصد المنظمات الإنسانية كيفية تأثير تطور الحالة في جميع أنحاء الشمال الشرقي على السكان المدنيين في المخيم. وعلى الرغم من تقلص وجود الجهات الفاعلة الإنسانية، فإنها ما زالت تقدم خدمات إنسانية حيوية. غير أن المزيد من الدعم ضروري لكفالة إمكانية تقديم ما يكفي من حماية ومساعدة إنسانية على مدى الأسابيع والأشهر القادمة.

وأود أن انتقل الآن إلى الحالة في المنطقة الشمالية الغربية. فحوالي ٣ ملايين شخص يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب في شمال غرب سورية. ويجب علينا كذلك أن نكفل أن تلقى الحالة هناك الاهتمام الذي تستحقه وأن تولى الأولوية التي تستحقها. فنحو ٢,١ مليون شخص

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لضمان حصولهما على الرعاية. ومع اقتراب الأشهر الباردة، لا يزال العديدون في مخيم الركبان يطلبون الدعم للمغادرة. ومنذ أواخر آذار/مارس، غادر حوالي ١٨.٠٠٠ شخص الركبان، غير أن الآلاف لا يزالون في المنطقة وهم بحاجة إلى المساعدة إلى حين إيجاد بدائل.

وفي مواجهة هذه التحديات التشغيلية الصعبة، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بتقديم المساعدات للملايين في جميع أنحاء سورية. وعلى مدى النصف الأول من هذا العام، وصلت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى إلى حوالي ٦,٣ ملايين شخص من المحتاجين في المتوسط كل شهر. وفي الشهرين الماضيين، قدمت الوكالات الإنسانية المساعدة، بما في ذلك الأغذية، إلى أكثر من ٤ ملايين محتاج. وقُدِّم أكثر من ١,٣ مليون علاج صحي وطبي إلى السكان في جميع أنحاء البلد خلال الفترة نفسها.

وعلى الرغم من هذه الجهود، وبعد أشهر من الاحتياجات المكثفة، فإن المخزونات تنخفض والثغرات تبرز ولا يزال يتعين معالجة ذلك. يعتمد الناس في شمال غرب سورية وشمال شرقها على منظمات المعونة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وبدون المزيد من التمويل، سينخفض توفر المعونة. فخطوة الاستجابة الإنسانية لسورية في عام ٢٠١٩ ممولة بنسبة ٤٥ في المائة، أو بقيمة ١,٤٨ بليون بعد مرور ١٠ أشهر من السنة. ومع أن المانحين أسخياء، هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم؛ وبدونه، لن يتمكن الشركاء من توسيع نطاق عملياتهم والاستجابة للاحتياجات الجديدة والقائمة. ولئن كان ملايين الناس في سورية يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، فإن حاجتهم الأساسية هي تجنبيهم الأعمال القتالية وإيجاد الحلول السياسية التي تُنهي العنف، مما تتيح للناس البدء في إعادة بناء حياتهم في أمان وكرامة.

وأود أن أختتم هذه الإحاطة بالتأكيد على نقاطنا الرئيسية الثلاث: حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ وكفالة وصول

٥٦٠.٠٠٠ من المدنيين في شهر كانون الثاني/يناير إلى معونة تصل إلى ١,١ مليون منهم في أيلول/سبتمبر، من خلال هذه العملية عبر الحدود. وقد تلقى عشرات الآلاف غيرهم خدمات أخرى ودعم، مثل توفير ملابس الشتاء والمواد المنزلية والمياه النظيفة والمأوى والتغذية في حالات الطوارئ وخدمات الحماية.

وقد زار وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ المنطقة الحدودية بين تركيا وسورية في وقت سابق من هذا الشهر لتقييم عملية الإغاثة. وأشار إلى أن التكلفة البشرية لعدم تجديد قرار مجلس الأمن بالإذن بعمليات الأمم المتحدة والشركاء عبر الحدود ستكون هائلة. وإذا ما توقفت عمليات الأمم المتحدة لإيصال المعونات عبر الحدود، فإن معاناة المدنيين ستزيد، ما قد يؤدي إلى المزيد من التشريد، بما في ذلك إلى البلدان المجاورة. وليس لدى الأمم المتحدة بديلة لإيصال المساعدات يمكن أن تضاهيها من حيث مدى الوصول وحسن توقيته، ولذلك فإن تمديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة سنة أخرى سيكون أمرا بالغ الأهمية.

وأود الآن أن أتكلم عن الركبان. فما زالت الحالة بالنسبة للناس في هذا المخيم على الحدود السورية - الأردنية بالغة الخطورة. ففي أعقاب المهمة التي قامت بإيصال معونة إلى ١٥ شخص في أوائل أيلول/سبتمبر، قدمت بعثة ثانية مشتركة بين الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري في أواخر أيلول/سبتمبر المزيد من المعونة ودعمت المغادرة الطوعية لـ ٣٢٩ شخصا إلى أماكن إيواء جماعي في حمص. ومن المزمع أن تغادر قريبا بعثة أخرى لتوفير وسائل نقل لمن يرغب في المغادرة، ريثما يتم تقديم ضمانات أمنية من قبل جميع الأطراف.

وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري يسعيان إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها داخل المخيم. وتم إجلاء امرأة وطفلها البالغ من العمر ٧ سنوات الذي كان بحاجة إلى جراحة عاجلة، إلى حمص

إلى إجراء المزيد من العمليات الجديدة خارج منطقة العمليات الحالية. كما تشير مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بين تركيا والاتحاد الروسي إلى أن الجهود المشتركة ستبدأ لتيسير عودة اللاجئين بطريقة آمنة وطوعية. وسبق أن ذكر رئيس تركيا أن الهدف الرئيسي من عملية تركيا هو تيسير عودة اللاجئين السوريين. وأكد أنه يمكن إعادة توطين ما يصل إلى مليوني لاجئ في المنطقة.

وأود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الأثر الإنساني للعمليات العسكرية في شمالي سورية منذ بدأت تركيا وجماعات المعارضة السورية المتحالفة عملية نبع السلام في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين خفّت حدة العنف منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما انسحبت قوات سورية الديمقراطية من منطقة رأس العين، لا تزال الحالة متقلبة. ولا يزال المدنيون في شمال شرقي سورية يعربون عن القلق في ظل استمرار حالة عدم اليقين فيما يتعلق بما قد يحدث لاحقا. ويذكر الكثيرون بما حدث سابقا في عفرين ويعربون عن خوفهم من وقوع المزيد من حالات التشرذم من المدن والبلدات الرئيسية، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. كما أن العديد من المدنيين يخشون العواقب المرجحة للعودة المحتملة للقوات الحكومية. ويشمل هذا الخوف من الاحتجاز التعسفي والانتقام السياسي العنيف، وفرض التجنيد الإجباري. ولا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على وجوب حماية المدنيين، بمن فيهم المقاتلون المأسورون سورين، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان أن يبذل مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة كل ما في وسعها لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وأن يكفلوا إمكانية وصول الغذاء والمساعدات الإنسانية دون عوائق، وأن يساعدوا الأطراف على معالجة شواغلهم الأمنية من خلال الوسائل السلمية.

ونقدر سخاء تركيا والبلدان المجاورة الأخرى في استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين الفارين من النزاع المدمر في سورية.

المساعدات الإنسانية بأمان وبسرعة ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين، بما في ذلك عبر الحدود؛ ووقف الأعمال العدائية وتهدئة الحالة في شمال شرقي سورية وشمال غربيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مولر على الإحاطة التي قدمتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية): كما سمعنا مرات عديدة من قبل في الأمم المتحدة، فإن الحالة الأمنية في سورية لا تزال متقلبة للغاية. ومع ذلك، وخلال الأسابيع الماضية شهدنا موجة مشجعة من النشاط الدبلوماسي بشأن المنطقة الشمالية الشرقية، رغم أن بعض الشكوك لا تزال قائمة.

ففي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت تركيا والولايات المتحدة الاتفاق على توقف العملية التي تقوم بها تركيا لمدة ١٢٠ ساعة لـ "إتاحة المجال أمام انسحاب وحدات الحماية الشعبية الكردية من المنطقة الآمنة". وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، كرر رئيسا تركيا والاتحاد الروسي "التزامهما بالحفاظ على الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لسورية وحماية الأمن الوطني لتركيا". وقررا المحافظة على الوضع القائم في المنطقة التي تشملها حاليا عملية نبع السلام التي تغطي منطقتي تل أبيب ورأس العين بعمق ٣٢ كيلومترا. وقررا أيضا أن تدخل الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري إلى المناطق الواقعة شرقي منطقتي تل أبيب ورأس العين وغربيهما لتيسير انسحاب عناصر وحدات حماية الشعب الكردية وأسلحتهم إلى عمق ٣٠ كيلومترا من الحدود التركية السورية.

وتحيط الأمم المتحدة علما بهذه الاتفاقات، وترحب بأي جهد لتهدئة الحالة بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة وحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني. وتحيط الأمم المتحدة علما أيضا بإعلان تركيا عن أنه في هذه المرحلة، لا توجد حاجة

التفاهم المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وكما قال الأمين العام عدة مرات من قبل، فإن أي هجوم عسكري واسع النطاق في إدلب سيكون بتكلفة غير مقبولة من حيث الخسائر في الأرواح البشرية والمعاناة.

ونحن نقدر دعم المجلس الكامل لمساعدتنا على مواصلة رسم مسار سياسي للمضي قدما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والأمم المتحدة ستقوم بتيسير إطلاق اللجنة الدستورية التي تقودها سورية وتملكها في جنيف في وقت لاحق من الشهر الحالي.

ويدعو القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى وقف إطلاق النار على نطاق البلد، ويؤكد من جديد سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويشدد على أن الحل المستدام الوحيد للنزاع الجاري في سورية إنما يكون من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

وقد أكد المجلس بصورة متكررة على الحاجة إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وآخرها في بيانه الرئاسي S/PRST/2019/12 المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر. والأمر الأكثر إلحاحا الآن هو اتخاذ إجراء حاسم لتوطيد وقف إطلاق النار في شمال شرق وشمال غرب سورية، وحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد والدعم الكامل لضمان استمرار العملية السياسية على المسار الصحيح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماركايو.

**السيدة ماركايو (تكلمت بالفرنسية):** يشرفني ويسعدني أن أكون حاضرة بين الأعضاء لإطلاع مجلس الأمن اليوم على زاوية غير عادية بالنسبة للمجلس بشأن الحالة في سورية. وسمحوا لي أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لتبادل المعلومات

ونحث المجتمع الدولي على تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المجاورة لسورية في تحمل هذا العبء. ومن المهم أيضا التأكيد على وجوب أن تكون عودة اللاجئين طوعية وآمنة وكريمة ومستنيرة.

وأشارت السيدة أوسولا مولر، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن مخيمي المهول والروح يأويان حاليا حوالي ٠٠٠ ٧٠ مدني. ومعظمهم تعرض للعنف والصدمات عندما كان الأمر بيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهم يعيشون الآن في ظروف صعبة للغاية حيث يواجهون طائفة من التحديات ومصيرا مقلقا وغير مؤكد. ويشمل ذلك خطر

الحرمان من العودة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أو المحاكمة العادلة. ويحق لجميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يشتهب في ارتباطهم بالجماعات المسلحة، الحصول على رعاية خاصة والحماية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. وتجب معاملتهم في المقام الأول كضحايا. ولا بد من إيجاد حلول للرعايا الأجانب على وجه الاستعجال. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إعادة رعاياها إلى أوطانهم لأغراض محاكمتهم وإعادة تأهيلهم و/أو إدماجهم حسب الاقتضاء بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية.

كما أود أن أطلع المجلس بإيجاز على الحالة في منطقة إدلب الكبرى. عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار في ٣٠ آب/أغسطس، سُجِّل تراجع ملحوظ في الغارات الجوية، على الرغم من استمرار الإبلاغ عن تبادل مكثف للقصف المدفعي البري. وللأسف، تفيد التقارير بأن الغارات الجوية زادت مرة أخرى منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

كما تشير التقارير إلى وقوع هجمات بالطائرات العمودية واستخدام البراميل المتفجرة. وإننا نعول على جميع الأطراف، وخاصة تركيا والاتحاد الروسي، كضامنين لاتفاق التهدئة، للضغط على كل الأطراف من أجل التنفيذ الكامل لمذكرة

من الانفجارات والعواقب المترتبة على هذا النوع من الصدمات، على سبيل المثال، على قدرة الأطفال على التعلم وكذلك على سلوك الأفراد، بما في ذلك العنف المجتمعي والعنف القائم على نوع الجنس.

ويؤثر تلوث الذخائر المتفجرة على الأراضي الزراعية والطرق والمنازل والبنية الأساسية المدنية الحيوية، مثل المدارس والمراكز الصحية، وكذلك محطات المياه والكهرباء التي تحتاج إلى إصلاح. ويؤثر التلوث بشدة على حياة السكان وسبل عيشهم ويزيد من تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

ويعد النازحون داخليا الذين يفرون من العنف من بين أكثر الفئات ضعفاً، وكذلك من يعملون بالزراعة والرعي وإزالة الأنقاض - وهي الأنشطة المبلغ عن كونها من أكثر الأنشطة عرضة للخطر في سورية. وتبين التقارير المتاحة أن حوالي ٥٠ في المائة من الحوادث تقع في المناطق الريفية، ويقع واحد من كل أربعة حوادث في المنطقة المجاورة مباشرة للمباني السكنية.

وعلى سبيل المعلومات، فإن موسم الكمأة بدأ للتو في محافظة حلب. ويوفر ذلك أحد أهم مصادر الدخل للمجتمعات المحلية المحتاجة. ومن الصعب للغاية منع الأشخاص الذين يبحثون عن الدخل وطريقة للبقاء على قيد الحياة من الوصول إلى المناطق الريفية رغم أنها ملوثة. هذا هو الواقع الذي نراه نحن الأمم المتحدة كل يوم تقريبا عندما نعمل في البلد.

وفي حين يعتبر الرجال والفتيان أكثر عرضة للتهديد الفوري المباشر للحوادث المتفجرة، تتأثر النساء والفتيات أيضا من جراء التأثير غير المباشر المرتبط بالقيود على حرية التنقل وتفاقم مواطن الضعف الكامنة. علاوة على ذلك، فإن الوفيات والإصابات بين الرجال والفتيان تجبر النساء بشكل متزايد الآن على الانخراط في أنشطة أزواجهن السابقة، مما يزيد من تعرضهن لخطر المتفجرات.

التي يمكن أن تسهم بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مداولاته.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أبدأ بالتأكيد على الالتزام الكامل من جانب دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتخفيف من معاناة الشعب السوري، حيث تتفاقم الأزمة الإنسانية جراء التلوث الناتج عن الذخائر المتفجرة. ففي سورية، تعتبر الإجراءات المتعلقة بالألغام من قبل جميع أصحاب المصلحة مطلبا فوريا وضروريا للاستجابة بشكل كاف للاحتياجات الإنسانية في البلد. وفي حين أن النطاق الكامل للتلوث غير معروف، تشير النتائج الأولية لاستعراض الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢٠ إلى تلوث ٢٥٦٣ مجتمعا بالذخائر المتفجرة، مما يؤثر على حوالي ١١,٥ مليون شخص.

وهذا يمثل زيادة كبيرة عن أرقام ٢٠١٩، حيث قدر أن ١٠,٢ مليون شخص في خطر في ١٩٨٠ مجتمعا محليا. وحتى الآن، سُجل في عام ٢٠١٩ حوادث متفجرات بمعدل ١٨٤ حادثا يوميا. إن تأثير مخاطر المتفجرات على المجتمعات المحلية فوري ومدمر والاستخدام المكثف للأجهزة المتفجرة المرتجلة يزيد من تعقيد التهديد. وفي معظم الأوقات، تؤدي حوادث المخاطر المتفجرة إلى إصابات خطيرة و/أو وفيات، مما يؤدي إلى صدمة جسدية ونفسية طويلة المدى للناجين وأسرتهم.

وبناء على البيانات المتاحة، لكل حادث انفجار معروف، يُقتل ١,٥ شخص في المتوسط، ويصاب شخصان جسديا، ويعاني واحد تقريبا من كل ثلاثة من الناجين من بتر أحد الأطراف على الأقل. وعدد الإصابات الناجمة عن الأخطار المتفجرة يضغط بشكل متزايد على القطاع الصحي الذي يعاني بالفعل من الضعف والجهد.

إضافة إلى ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا العدد الهائل من المدنيين الذين يعانون من صدمات نفسية نتيجة ثماني سنوات

تاريخه، بتوعية حوالي ١٨ ٠٠٠ شخص في ٦٠ من المجتمعات المحلية؛ وتقضي الخطط الحالية بتنفيذ أنشطة توعية في المحافظات الجنوبية قبل كانون الأول/ديسمبر. وهذا العدد لا يُذكر مقارنة بعدد المحتاجين البالغ ١١,٥ مليون شخص ولكنها بداية، ونحن عازمون على استخدام جميع الوسائل والأدوات المتاحة لنا للوصول إلى عدد أكبر من السوريين في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً هذا الشهر في أنشطة للتوعية بالمخاطر في محافظة حماة، حيث يُنتظر توعية ما يُقدر بـ ٤٦ من المجتمعات المحلية المتضررة بشدة من خطر المتفجرات بحلول نهاية العام. كما سيُسهّم تدريب المدربين والموظفين الوطنيين العاملين في المواقع الأمامية المحلية للأمم المتحدة في زيادة التوعية.

وفي سياق الدعم لفريق الأمم المتحدة القطري، نظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورات لتدريب المدربين شملت ٣٢ من موظفي وكالات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩، ما يتيح لهم تقديم إحاطات للتوعية بمخاطر المتفجرات لزملائهم العاملين في تقديم المعونة الإنسانية والإغاثة في مواقع تؤثر أخطار المتفجرات فيها على سلامتهم. وقد عُيّن موظفو الأمم المتحدة الذين تدربوا في المكاتب الفرعية الإقليمية المختلفة، بما في ذلك في شمال شرق سورية.

وفي وقت سابق من هذا العام، أطلقت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام حملة توعية لمدة شهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال الرسائل النصية، ما أتاح الوصول إلى جميع المشتركين في شركتي الاتصالات السلكية واللاسلكية السوريتين. وسمح ذلك لنا بالوصول إلى أكثر من ٥٥ مليون شخص برسائل قصيرة عن التوعية بشأن المخاطر.

وقد حضر العاملون في القطاع الإنساني، والذين يشملون جهات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني وكيانات الأمم المتحدة، تدشين القطاع الفرعي المعني بالإجراءات المتعلقة

وخلال زيارتي إلى سورية في وقت سابق من هذا الشهر، أكد جميع أعضاء الفريق القطري للعمل الإنساني المتمركز في دمشق والقطاع الفرعي للإجراءات المتعلقة بالألغام أن إيصال المساعدات الإنسانية يعوقه تلوث مجموعة واسعة من الذخائر المتفجرة.

وخلال زيارتي إلى حلب، شهدت شخصياً مستوى الدمار والتلوث في المناطق التي يعود الناس للعيش فيها، ومع زملائي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف، ومقرها في حلب، قمنا أيضاً بزيارة المدارس التي تضررت ودمرت في الآونة الأخيرة، حيث قُتل وجرح أطفال مؤخرًا بالذخائر المتفجرة فور عودتهم إلى المدرسة للعب.

وتقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بدعم قطاع الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في سورية منذ عام ٢٠١٦ بناء على طلب منسق الشؤون الإنسانية المقيم في ذلك الوقت وتمشيا مع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، افتتحت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مكتبها في دمشق، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كنا مستعدين للمناهج الدراسية بمواد محددة حسب نوع الجنس والسن، المصممة لسورية خصيصاً، لاستكمال التوعية بمخاطر المتفجرات التي تقدمها اليونيسيف.

ومنذ ذلك الحين، تعمل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على التوسع في الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء سورية. ويتمثل هدف دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الحد من تأثير الأخطار المتفجرة على السكان المدنيين، بما في ذلك عن طريق توفير التنسيق الشامل لقطاع الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً بأمان وفعالية أكبر.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، درّبت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٧٠ من ميسري التوعية بالمخاطر في دمشق، والذين تم نشرهم في ريف دمشق بعد ذلك. وقاموا، حتى

وتعمل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سورية وفي البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين لإدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط الاستجابة الوطنية للعائدين إلى الوطن. والهدف من ذلك هو إرسال رسائل مستمرة ومتسقة للتوعية بمخاطر المتفجرات من منطقة المغادرة إلى منطقة إعادة التوطين عند استيفاء الشروط اللازمة للعودة الطوعية والكرامة والأمنة.

ومنذ عام ٢٠١٦، أعطت خطة الاستجابة الإنسانية لسورية الأولوية على نحو متزايد للإجراءات المتعلقة بالألغام والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا ومسح أخطار المتفجرات وإزالتها. وبما أن إزالة مخاطر المتفجرات هي الوسيلة الوحيدة لإزالة التهديد نهائياً، يجري حالياً مناقشة خطط لتحديد التلوث بالمتفجرات وإجراء دراسات استقصائية بهذا الخصوص، فضلاً عن الوسم والتسبيح والإزالة. وقد وافقت الحكومة السورية على أنه ينبغي الآن لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام النظر في تعزيز تنفيذ أنشطتها بمساعدة الجهات الدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيتم تسجيل تلك الجهات بمعرفة الحكومة السورية. وفي غياب القدرات الوطنية في مجال أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وافقت الحكومة أيضاً على أن تضطلع الدائرة باعتماد وتنسيق وتقييم عمل تلك الجهات. وستواصل الدائرة الاضطلاع بأنشطتها في إطار خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بسورية والاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية، مع التقيد الصارم بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحياد والاستقلال والإنسانية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ماركايو على الإحاطة التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

بالألغام في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في دمشق خلال زيارتي. وأظهرت البيانات التي أدلوا بها خلال ذلك الاجتماع اهتمام هذا القطاع وحاجته إلى الاستفادة من تلك المنصة من أجل تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات ودعم تحديد أولويات المهام.

وعملاً بالقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، أُجرى مسحٌ شمل ٣٦٥ من المجتمعات المحلية في محافظتي حلب وإدلب وشمالي محافظة حماة وتم تحديد أكثر من ٣٧٠ من الأجسام الخطرة ووسمها بفضل الجهود الجماعية التي بذلتها المجموعة الفرعية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، جرت توعية حوالي ٦٧٧ ٠٠٠ شخص على نحو مباشر بالمخاطر في ٧٣ ناحية، مُرتبة من شديدة الخطورة إلى كارثية وفقاً لجدول شدة الحماية. وقد وُزعت مواد للتوعية بالمخاطر على أكثر من ٢٨٠ ٠٠٠ من الأفراد المعرضين للمخاطر وعلى أكثر من ١٠٠ مدرسة. وتلقى حوالي ٣ ٨٠٠ من الناجين من مخاطر المتفجرات خدمات لمساعدة الضحايا، تتراوح بين إعادة التأهيل البدني والدعم الطبي والدعم النفسي المستمرين.

ونظراً لأن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لا وجود لها في شمال شرقي سورية، وقرت الدائرة مواد موحدة للتوعية بالمخاطر، سيتم توزيعها على السكان المتضررين كجزء من الاستجابة الإنسانية الجارية في حالات الطوارئ. وتواصل الدائرة وقوفها على أهبة الاستعداد لدعم البعثات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات التقييم. وفي أعقاب إجلاء موظفي المنظمات الدولية وغير الحكومية للإجراءات المتعلقة بالألغام في وقت سابق من هذا الشهر بسبب التطورات العسكرية الأخيرة في البلد، لم يعد هناك حالياً وجود لأي عمليات إنسانية للإجراءات المتعلقة بالألغام في شمال شرقي سورية. ونيابة عن قطاع أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، أود أن أشدد على أهمية الاستمرارية في الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام واستئنافها في تلك المنطقة من البلد.

وقد شهد الشمال الغربي، ولا سيما محافظة إدلب، انخفاضاً في الغارات الجوية. إلا أن الحسائر في صفوف المدنيين لا تزال مستمرة وسجلت زيادة طفيفة في الأيام الأخيرة. وندعو مرة أخرى إلى التهدئة ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ونشدد على أن عمليات مكافحة الإرهاب لا تُعفي الأطراف من التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي أعقاب أعمال العنف التي وقعت مؤخراً في الجزء الشمالي من سورية، لا يسعنا إلا أن ندين الهجمات التي تضر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. كما يساورنا القلق إزاء الخطر الذي يهدد السكان المدنيين جراء الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية. وأي أنشطة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية يجب أن تستند إلى تقييم مستقل للاحتياجات في الميدان. وينبغي أن يكون الهدف من إزالة الألغام للأغراض الإنسانية هو تجنب معاناة المدنيين. ونؤكد من جديد ضرورة تقييد جميع الأطراف بمبادئ التناسب والحيطة والتمييز. ويجب أن يتوقف العنف.

وثمة زيادة في الاحتياجات الإنسانية في سورية نتيجة للعمليات العسكرية في الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد في الأسابيع والأشهر الأخيرة. ونؤكد على الحاجة إلى إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة آمنة ومستمرة ودون عراقيل إلى جميع المحتاجين، والسماح للأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بمواصلة الاضطلاع بما يقومون به من عمل حاسم في شمال سورية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن العمليات العابرة للحدود التي تم تجديدها بموجب القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) كانت بمثابة شريان الحياة للملايين من الناس في سورية، ولا سيما في الشمال الغربي من البلد. وتسهم الطرائق العابرة للحدود بوصول حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي

السيد المنيع (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في صياغة القرارات الإنسانية المتعلقة بسورية وهم: ألمانيا وبلجيكا والكويت.

نود في البداية أن نعرب عن تقديرنا لمساعدة الأمين العام، السيدة أرسولا مولر، على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد خالد الخياري، وإلى مديرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، السيدة أنيبس ماركاويو، على إحاطتهما. كما نكرر الإعراب عن التقدير والدعم للعاملين في المجال الإنساني على ما يبذلونه من جهود لتخفيف من المعاناة الإنسانية في سورية خلال هذه الأوقات الصعبة.

ما فتئنا جميعاً نتابع التطورات الحاصلة في شمال شرقي سورية خلال الأسبوعين الماضيين. وتدعو الآثار المترتبة على العملية العسكرية التركية إلى القلق الشديد. فالعملية لها تأثير مزعزع لاستقرار المنطقة وهي تشكل خطراً على مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقد أدت إلى تدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. فمنذ بدء العمليات العسكرية في المنطقة الشمالية الشرقية، وردت تقارير عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتشريد أكثر من ١٨٠.٠٠٠ من المدنيين، بمن فيهم ٨٠.٠٠٠ طفل. كما تضررت البنى التحتية المدنية. وبالنسبة للعديد من الفارين، ليست هذه هي المرة الأولى التي ينزحون فيها. وقد أصيب العديد منهم بالصدمة جراء التشرذم السابق والعيش تحت حكم تنظيم داعش. ونشدد على وجوب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية دائماً. ونكرر تأكيد الأمين العام على أن أي عملية عسكرية يجب أن تحترم تماماً القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. ونحث على أقصى درجات ضبط النفس وندعو جميع الأطراف إلى حل شواغلها بالوسائل السلمية والدبلوماسية.

الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء سورية.

ولا يسعنا إلا أن نشدد على أهمية المساءلة. فقد شهد النزاع السوري بعضاً من أفظع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولهذا السبب ندعم الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. كما نرحب ببدء عمل هيئة التحقيق التي أنشأها الأمين العام. ومن المهم أن يتم إجراء تحقيقات سريعة وشاملة في جميع الحوادث التي وقعت، لا سيما الهجمات على المرافق التي تم الإبلاغ عنها في إطار آلية تفادي التضارب. وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإن موقفنا لم يتغير. ويجب أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وطوعية وكريمة ومستتيرة.

وفي الختام، وإذ نحتفل اليوم بيوم الأمم المتحدة بمناسبة بدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة - وهو وثيقة تجسد آمالنا، نحن الشعوب، وأحلامنا وتطلعاتنا - علينا ألا ننسى آمال الشعب السوري، الذي عانى طويلاً من هذا النزاع، وأحلامه وتطلعاته. ويحدونا الأمل في أن تكون اللجنة الدستورية، التي تم الاتفاق على إنشائها مؤخراً والتي سيبدأ عملها في نهاية الشهر، هي الخطوة الأولى نحو تحقيق عملية سياسية شاملة، تمثياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيد باركين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** نود أن نشكر مساعدة الأمين العام مولر والأمين العام المساعد الخياري والسيدة ماركايو على إحاطاتهم الحكيمة. ترحب الولايات المتحدة بإعلان تركيا أمس عن وقف أعمالها الهجومية في شمال شرق سورية والاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار. ونتيجة لذلك، تم رفع الجزاءات التي فرضتها وزارة الخزانة في الولايات المتحدة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

المساعدات الإنسانية في سورية. وفي التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/820)، كتب ما يلي فيما يتعلق بالعمليات العابرة للحدود:

”وبدون هذه العملية، سنشهد زيادة في وفيات المدنيين، وانتشار الأمراض، بل ومزيداً من المعاناة التي يكابدها سكان يتعذر الوصول إليهم، عبر أي وسيلة أخرى، على مثل هذا النطاق الواسع، وفي هذا التوقيت الجيد وبهذه الطريقة المباشرة“. (S/2019/820، الفقرة ٤٤).

وبصفتنا مشاركا في الصياغة بشأن الحالة الإنسانية في سورية، فإننا نشاطر تقييم الأمين العام في أنه من الأهمية بمكان كفالة أن تستمر العمليات العابرة للحدود عن طريق تجديد القرار الخاص بتلك العمليات مرة أخرى قبل نهاية العام.

ولا تزال الحالة تبعث على القلق في أنحاء أخرى من سورية. فلا يزال هناك ٦٨٠٠ شخص مقيمين في مخيم الهول، ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. وثمة إحصائية مذهلة أخرى بأن ٥٠ في المائة من الأطفال في المخيم دون سن ١٢ عاماً. وندعو إلى استمرار وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى المخيم والوفاء بتدابير الحماية بوجه خاص، ولا سيما من أجل النساء والأطفال. وفي الركبان، نرحب بالبعثات الأخيرة المشتركة بين الأمم المتحدة والمهلال الأحمر العربي السوري لتقديم الغذاء والمواد الغذائية. ولا نزال ندعو إلى إيجاد حل دائم ومستمر هناك.

كما يساورنا القلق إزاء التوترات والحالة الأمنية في المنطقة الجنوبية الغربية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. ونؤكد على الحاجة إلى إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية في الوقت المناسب وبطريقة آمنة ومستمرة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، والسماح للشركاء في المجال الإنساني بالدخول. ونشدد على ضرورة احترام جميع الأطراف للقانون

وفي حين أن قدرا كبيرا من اهتمامنا قد انصب في الأسبوع الماضي على الجزء الشمالي الشرقي من سورية، لا يمكننا أن نغفل أننا قد نكون على حافة أكبر كارثة إنسانية منذ بدء النزاع، كارثة يقودها نظام الأسد وحلفاؤه في شمال غرب سورية. وتتابع الولايات المتحدة عن كثب التقارير الواردة عن الزيادة الأخيرة في الغارات الجوية والقصف المدفعي في محافظة إدلب، حيث تم تشريد أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ شخص منذ نيسان/أبريل. إن أي تصعيد عسكري في محافظة إدلب أمر متهور ويشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي، ولحياة ٣ ملايين شخص من المدنيين، ولقدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر.

وتطالب الولايات المتحدة مرة أخرى نظام الأسد وحلفائه بوقف العمليات العسكرية في إدلب ودعم اتفاق وقف إطلاق النار التركي - الروسي المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتتوقع الولايات المتحدة وقف شن الهجمات على المستشفيات وغيرها من مرافق البنية التحتية المدنية. وتتوقع من جميع الأطراف دعم العمل الذي تضطلع به هيئة التحقيق، وتتوقع إذن مجلس الأمن بوصول المعونة المنقذة للحياة عبر الحدود والمعونة الإنسانية العادية إلى جميع السوريين المحتاجين، بصرف النظر عن مكان وجودهم في البلد. ومن أجل تيسير توزيع المعونة، يجب أن تكون للأمم المتحدة وشركائها المنفذون حرية التنقل اللازمة لتنفيذ عمليات إيصال المعونة عبر الحدود عبر جميع المعابر الحدودية المتفق عليها، تمشيا مع القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

ويتجلى التزامنا بدعم الفئات الأكثر ضعفا في أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر مانح للمعونة الإنسانية في سورية. ولن تتردد في هذا الالتزام، إلا إنه يجب أيضا أن نشدد على أنه ما من جهة مانحة وحدها يمكن أن تلي جميع احتياجات سورية. ونحث الدول الأخرى على المساهمة في تقديم تمويل إضافي لدعم برامج تحقيق الاستقرار والمساعدة الإنسانية.

وللأسف، وعلى نحو ما ورد في الإحاطات، فقد أدت الأحداث التي وقعت في الأسبوع الماضي إلى تشريد حوالي ١٨٠٠٠٠٠ شخص في بلد يعتمد فيه أكثر من ١١ مليون شخص بالفعل على المعونة الدولية. وقد أصبح ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ شخص لاجئين في شمال العراق.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بكفالة الأمن والاستقرار في سورية. وهذا تحديدا هو السبب الذي دفع نائب الرئيس مايك بينس ووزير الخارجية مايك بومبيو في الأسبوع الماضي للسفر إلى أنقرة، حيث التزمت تركيا، بعد مداوالات مكثفة، بوقف عملياتها لمدة خمسة أيام في شمال شرق سورية للتمكين من سحب وحدات حماية الشعب الكردية من الحدود التركية.

وقد مهد البيان المشترك الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر السبيل إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. واستنادا إلى تأكيدات من السلطات التركية والقوات الديمقراطية السورية، يحدونا الأمل في أن يتم الوفاء بالوقف الدائم لإطلاق النار، وأن تتم حماية أرواح المدنيين، والحفاظ على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي تحققت بشق الأنفس. وهذا حل من شأنه إنقاذ الأرواح والإسهام في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

وعلى نحو ما أوضح الرئيس ترامب، يجب أن تقوم تركيا بحماية المدنيين في شمال شرق سورية. وتتوقع أيضا أن تنقيد تركيا بالتزاماتها بمنع استعادة تنظيم الدولة الإسلامية لموطئ قدم في سورية وتهيئة ظروف احتجاز آمنة وإنسانية لمقاتلي التنظيم. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن قوات المعارضة المدعومة من تركيا قد استهدفت المدنيين عمدا. وإن ثبت ذلك، فإن تلك الأعمال قد تشكل جرائم حرب، ونحث الشركاء الأتراك على إجراء تحقيق فوري في هذه الحوادث ومحاسبة أي من الأفراد أو الكيانات المتورطة. فتركيا مسؤولة عن كفالة تصرف قواتها وأي كيانات تدعمها وفقا لقانون النزاعات المسلحة.

أن المشاكل في شمال شرق سورية لم تنشأ بين عشية وضحاها. والسبب في زعزعة الاستقرار في المنطقة الشرقية من نهر الفرات هو احتلالها غير الشرعي وتجربة الهندسة الديمغرافية الخطيرة التي أُجريت هناك في محاولة لتأليب السكان الأكراد والعرب ضد بعضهم البعض.

إن المذكرة الروسية - التركية، التي تكتسي أهمية رئيسية في تحقيق الاستقرار في سورية - بما في ذلك على الصعيد الإنساني، وهو ما ناقشه اليوم - تؤكد بوضوح شديد احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وترفض جميع النزعات الانفصالية على أراضيها. وقد أُتخذت الترتيبات لإنهاء المرحلة العسكرية النشطة من العملية التركية، ونشر حرس الحدود السوري على الحدود مع تركيا. وقد دأبنا على التأكيد على أن من المستحيل تلبية تطلعات الأكراد الذين هم جزء لا يتجزأ من مجتمع الجمهورية العربية السورية المتعدد الأعراق، دون استعادة سيطرة الحكومة السورية على جميع أنحاء إقليمها وحدودها الوطنيين. ونحن على استعداد للاستمرار في مساعدة السلطات السورية والأكراد في بدء حوار واسع النطاق بشأن أكثر المسائل إلحاحاً. وفي الوقت نفسه، وعملاً بالمذكرة، وبموافقة دمشق، سنساعد على تنفيذ اتفاق أضنة في ظل الظروف الراهنة، وبغية تسوية الشواغل الأمنية الحدودية لكل من تركيا وسورية. وتتواجد الشرطة العسكرية الروسية بالفعل على الجانب السوري من الحدود مع تركيا. وبعد انسحاب جماعات الدفاع الذاتي الكردية من المنطقة وفقاً للجدول الزمني المحدد، سنقوم نحن والوحدات التركية بتسيير دوريات في منطقة الـ ١٠ كيلومترات معاً.

ونفترض أن سورية ستتحرك في نهاية المطاف من الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني. وأكرر التأكيد على أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية قوية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل والشامل للمشاكل الإنسانية في سورية إلا في ظل الظروف التي تحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية.

واستشرافاً لآفاق المستقبل، لا يمكن للمجلس أن ينسى أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يطالب جميع الأطراف بالكف فوراً عن شن الهجمات ضد الأهداف المدنية، ويدعم الجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تدعو الأطراف لعقد اجتماع من أجل إجراء مفاوضات رسمية بشأن العملية السياسية. فلم يتبق سوى أيام على الاجتماع الأول للجنة الدستورية. إن من المهم للغاية أكثر من أي وقت مضى التأكد من مضي هذه العملية السياسية قدماً. ويجب على المجلس ألا يدخر جهداً من أجل دعم عمل المبعوث الخاص بيدرسن لعقد اللجنة الدستورية حتى يتسنى لشعب سورية في نهاية المطاف أن يجد السلام في متناول اليد.

**السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أشكر مساعدي الأمين العام، خالد الخياري وأورسولا مولر، على إحاطتيهما. ونحن ممتنون أيضاً للسيدة أنيس ماركايو، مديرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، على تقريرها عن العمل الجاري في الجمهورية العربية السورية في هذا المجال.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الاتحاد الروسي والجمهورية تركيا مذكرة تفاهم بشأن الحالة في شمال شرق سورية. وقمنا مع زملائنا الأتراك بتعميمها بالفعل، ولذا فإن مضمونها معروف جيداً، إلا أننا نود مع ذلك تسليط الضوء على بعض الأحكام الأساسية فيها، والتي تهدف إلى تحقيق استقرار الحالة. فأتساءل صياغتها، افترضنا أنه توخينا للحفاظ على الهدوء يجب على السوريين والأتراك بوصفهما جيران، أن يعملوا معاً وأن يأخذوا في الاعتبار مصالح بعضهما البعض. وينبغي أن نشير إلى أن شركاءنا الإيرانيين، مثلهم في ذلك مثل السوريين، رحبوا بهذا الاتفاق.

وكما قلنا مراراً وتكراراً، إننا نفهم رغبة تركيا في اتخاذ خطوات لضمان أمنها القومي. ومع ذلك، من المهم أن ندرك

وتؤكد روسيا وتركيا مجددا باعتبارهما البلدان الضامان لعملية أستانا، استعدادهما لمواصلة العمل سويا مع إيران في السعي للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع السوري. وسندعم أعمال اللجنة الدستورية التي ما انفك أعضاء فريق أستانا يعملون بجد من أجل إنشائها في الأسابيع القليلة الماضية. ونرى أن الحالة على أرض الواقع ينبغي ألا تكون عائقا يحول دون إطلاق اللجنة الذي طال انتظاره، بمساعدة من الأمم المتحدة، الأمر الذي ينبغي أن يحدث قريبا في الأسبوع المقبل.

وتنص المذكرة الروسية - التركية أيضا على أهمية حل مشكلة اللاجئين. وتتخذ روسيا تدابير، بالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية من أجل التحضير لعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وقد عاد مئات الآلاف من السوريين إلى ديارهم بالفعل. ونحث المنظمات الدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والهيئات الإنسانية الأخرى على تكثيف جهودها لتوفير المأوى للاجئين العائدين، تلك الأنشطة التي تأخرت كثيرا للأسف بشكل مصطنع.

وتواصل الجهود لإعادة توطين السكان من مخيم الركبان بمساعدة المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، والحكومة السورية، بالاشتراك مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومجدونا الأمل في أن تحل مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا هناك في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بمخيم الهول، لا تزال الحالة هناك كارثية، بسبب محدودية وصول الوكالات الإنسانية ونقص التمويل، بل لقد ازدادت الأمور سوءا حيث نُقل إليه عدد كبير من اللاجئين من المخيمات الأخرى في المنطقة الشمالية الشرقية. ونصف السكان هناك من النساء والأطفال، ونحن نعلم أن هناك جهاديين، وأنهم يقومون بنشر الأيديولوجية الجهادية. لقد حان الوقت للنظر في تسليم جميع الأراضي المحتلة بصورة غير مشروعة إلى السلطات السورية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في حل مشكلة المشردين داخليا.

وتنشاطر الشواغل التي أعرب عنها إزاء التهديدات المتزايدة للإرهاب. وثمة عنصر هام آخر في المذكرة وهو ضمان استمرار مكافحة الإرهاب، ومنع الإرهابيين من الاستفادة من الحالة الراهنة لتكثيف هجماتهم الإجرامية، وتيسير فرار المحتجزين في السجون في شمال شرق سورية. ونحث أولئك الذين احتفظوا بتلك السجون وأنشأوها على ألا يُحمّلوا الآخرين المسؤولية عن الحيلولة دون انتشار الجهاديين على اختلاف مشاربهم في جميع أنحاء المنطقة.

كما أننا نحذر من تصنيفهم إلى إرهابيين جيدين وإرهابيين سيئين. فمهما كانت مسميات تلك الجماعات - كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وهيئة تحرير الشام، وما إلى ذلك - فإنها تدعو إلى نفس إيديولوجية الإرهاب والقتل والعنف. ومرة أخرى نحذر من مغبة التودد إلى أي جهاديين لغايات ضيقة، وتوفير التغطية السياسية لهم، وتزويدهم بالدعم المالي والمادي أو، والأسوأ من ذلك، بتقديمهم على أنهم ما يسمون بالمتطرفين المعتدلين. إننا نشهد هذه المحاولات في إدلب، على سبيل المثال، وسوف نسحقهم. وفي معرض الكلام عن منطقة تخفيف حدة التوتر في إدلب، نلاحظ أن الحالة هناك لا تزال غير مستقرة. إن وقف إطلاق النار الذي تقرر في ٣١ آب/أغسطس لا يزال قائما، لكن المقاتلين ما انفكوا ينتهكونه بانتظام ويطلقون النار على مواقع القوات الحكومية السورية. ويعاني المدنيون والهيكل الأساسية المدنية كما يلقي الجنود السوريون حتفهم، بينما تتزايد مظالم المدنيين. إنهم يحتجون على الوجود المتزايد للمقاتلين، والتجنيد القسري، وتدهور الحالة الإنسانية، والتهديد بقتلهم بالرصاص إذا حاولوا ترك منطقة تخفيف حدة التوتر. ويستخدم المتطرفون العنف لتفريق المظاهرات السلمية ويطلقون النار على المتظاهرين. ومن الواضح أن الحالة داخل إدلب ستزداد سوءا وحدة ما دام الإرهابيون يسيطرون على منطقة تخفيف حدة التوتر.

لقد قرر رئيس الجمهورية تخصيص ١٠ ملايين يورو للمساعدات الطارئة من أجل تلبية الاحتياجات. وتؤكد فرنسا أيضا على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية الموجودة بالفعل في الشمال الشرقي.

سوف يحجب الاتحاد الأوروبي تمويل جهود تحقيق الاستقرار والتنمية ما لم تتحقق الشروط اللازمة لعودة اللاجئين. وفي هذا الصدد، نخطط علما بمذكرة التفاهم التي توصلت إليها تركيا وروسيا يوم الثلاثاء. أولويتنا هي لتمديد الهدنة وإيجاد حل للأزمة من خلال الوسائل الدبلوماسية. ولتحقيق هذه الغاية، أعرب رئيس فرنسا عن استعدادها للدخول في مناقشة صريحة وحازمة مع تركيا، وبالتعاون مع شركائه الأوروبيين.

وأياً كانت الأوضاع، يتعين دعم الهدنة بإحراز تقدم في ثلاثة مجالات: متابعة الكفاح ضد الإرهاب، وحماية المدنيين، والاستئناف السريع للعملية السياسية. يجب على الجميع احترام القانون الدولي الإنساني. هذا غير قابل للتفاوض. يجب أن تكون حماية المدنيين أولوية قصوى. نحن ندين الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما البنية التحتية الإنسانية والطبية.

تكثيف القتال في الشمال الغربي في الأيام الأخيرة هو أمر غير مقبول. يجب بذل كل جهد ممكن لضمان احترام وقف إطلاق النار في إدلب. الحرب على الإرهاب هي قضية حاسمة، لا أحد يختلف عليها. ومع ذلك لا يمكن الاستشهاد بها لتبرير انتهاكات القانون الإنساني الدولي. يجب أن يمثل مرتكبو الأعمال الإرهابية أمام العدالة. ندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع مختلف الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب.

يجب ألا ندخر وسعاً لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق في جميع أنحاء سورية. أكرر التأكيد على الحاجة الملحة والحتمية إلى إيصال المعونة الإنسانية عبر

وكما أشارت السيدة ماركايو ما برحت إزالة الألغام تشكل مسألة ملحة. ونرحب ببدء العمل في هذا الصدد من جانب دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في سورية. وتشارك روسيا في جهود إزالة الألغام في الجمهورية العربية السورية من خلال القدرة الوطنية، ومن خلال مساهمتها في ذلك العمل على حد سواء. وفي هذا الصدد، نحث جميع البلدان المهتمة حقاً بالرفاه الإنساني في سورية على الانضمام إلى هذه الجهود الإنسانية وغيرها، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين دون أي تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. ولا يشمل هذا مشاريع إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في البلد فحسب، بل أيضاً، والأهم من ذلك، رفع العقوبات الأحادية الجانب من أجل تطبيع حياة السوريين.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بداية، أود أن أشكر السيدة مولر والسيد الخياري والسيدة ماركايو على إحباطهم.

يشكل الوضع في شمال شرق سورية مصدر قلق كبير. قبل بضعة أيام أعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء التهديد الإرهابي المتزايد وتدهور الحالة الإنسانية في الشمال الشرقي. بالنسبة لفرنسا، تظل هذه المخاوف قائمة. لقد عبر الاتحاد الأوروبي بوضوح عن إدانته للعمل التركي الأحادي الجانب، لأن ما يحدث في شمال شرق سورية أمر خطير. تتعرض للخطر المكاسب التي تحققت بعد عدة سنوات من القتال الفعال ضد داعش، والذي تم القيام به بالتعاون مع القوات الديمقراطية السورية. إن التهديدات التي يمثلها انتشار الإرهابيين وتعزيز خلايا تنظيم داعش السرية هي تهديدات حقيقية. وأولويتنا هي التصدي لها. ولهذا السبب دعت فرنسا إلى عقد اجتماع وزاري لأعضاء التحالف المناهض لتنظيم داعش في المستقبل القريب.

إن تداعيات الهجوم على الوضع الإنساني كبيرة. وستبذل فرنسا كل ما في وسعها للمحافظة على المساعدات الخاصة بما.

وكما هو الحال دائماً سنبدأ بتوجيه الشكر للجهات الفاعلة الإنسانية على الأرض، وخاصة المنظمات الإنسانية السورية، لمواصلة تقديم المساعدة في بيئة متزايدة التعقيد وعدم اليقين.

اليوم، ونحن ننظر في مختلف التحديات الإنسانية الاستثنائية في الجمهورية العربية السورية، فإننا نشعر بقلق عميق. كثيراً ما قيل هنا إن الثمن الأعلى للصراع قد دفعه المدنيون السوريون. وكما قال متكلمون آخرون في وقت سابق فإن الرجال والنساء والأطفال والشباب الذين أصبحت حمايتهم تزداد صعوبة؛ والذين يحملون أعباء بلد بائس للغاية؛ والذين يبدو أن مستقبلهم في بعض الأحيان ينزلق من بين أيديهم بسبب التهديدات المتزايدة التي تواجه رفاههم وتنميتهم.

تتراكم قصص المعاناة الإنسانية والشدائد في جميع أنحاء سورية. وفي هذا الصدد نسأل أنفسنا عما إذا كان هناك أمل من أي نوع للشعب السوري، والذي حُرِمَ منه الكثيرون من إمكانية بناء مستقبلهم من خلال التعليم والتمتع بحياة طبيعية. جوابنا هو "نعم"، وعلى الرغم من أزمتهم العديدة سيثابر الناس في قدرتهم على الصمود وسوف يُولد البلد من جديد.

طالما استمرت حالة عدم اليقين وانعدام الأمن التي تؤدي باستمرار إلى تشريد داخلي واسع النطاق فلن يتمكنوا من القيام بذلك. لن يكونوا قادرين على القيام بذلك دون توفر الأحوال اللازمة لدفع العملية السياسية قدماً. وبالتأكيد لن يكونوا قادرين على القيام بذلك تحت وابل النيران. كما أن عودة الإرهاب تشكل تهديداً كبيراً للمستقبل، ليس لسورية فحسب بل للمنطقة بأسرها وخارجها.

لا تترك الحلول العسكرية في أعقابها سوى الدمار المادي وتشريد البشر والأضرار الجسدية والعاطفية. وبالتالي فإن الحوار الشامل والاتفاق السياسي الواسع النطاق هما الخيار الوحيد القابل للاستمرار والمستدام. وهذا ما يجب أن يركز عليه مجلس الأمن اهتمامه أكثر من أي وقت مضى. نكرر التأكيد على

الحدود. ندعو المجلس إلى إظهار الوحدة وتحمل مسؤوليته في الحفاظ على هذا المكسب البالغ الأهمية من خلال تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). لا يوجد بديل لتقديم المساعدة لملايين الأشخاص المحتاجين إليها.

في هذه الحالة الصعبة، يجب أن نبقي على استعداد للعمل على دعم العملية السياسية السورية، والتي لا تزال السبيل الوحيد نحو السلام. ويظل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خارطة الطريق لدينا. يجب تنفيذ جميع نصوصها. وقد رحب المجلس بالإعلان عن الاتفاق على اللجنة الدستورية. يجب أن تجتمع هذه اللجنة في جنيف لبدء عملها في أسرع وقت ممكن. نحن ندعم جهود غير بيدرسن. هذه هي الخطوة الأولى نحو عملية حقيقية بين السوريين.

إن تدشين اللجنة الدستورية هو نقطة انطلاق، ولكن يجب إحراز التقدم بالتوازي مع الجوانب الأخرى للعملية السياسية، مما يعني تهيئة بيئة آمنة ومحيدة وإسكات دوي المدافع في جميع أنحاء سورية. كما أن ذلك يتطلب اتخاذ تدابير لبناء الثقة، ولا سيما إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين. يجب إلقاء الضوء على حالات الاختفاء القسري.

مثل هذه البيئة ضرورية لإجراء انتخابات حرة، تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي يجب أن يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم الذين اضطروا إلى الفرار بسبب الحرب. كل هذه العوامل أساسية لتحقيق انتقال سياسي موثوق. وإلى أن يتم هذا الانتقال بشكل نهائي، لن تساهم فرنسا، مثل شركائها في الاتحاد الأوروبي، في تمويل إعادة الإعمار. الوضع في سورية خطير. هناك العديد من التحديات، لكن فرنسا مصممة أكثر من أي وقت مضى على العمل مع شركائها لبناء السلام في سورية.

**السيدة موريسون غونساليس** (الجمهورية الدومينيكية)  
(تكلمت بالإسبانية): نحن ممنون لإحاطات اليوم الإعلامية،

إن العملية السورية لا تزال مستمرة بعد مرور سنوات عديدة. ويرتبط البعد الإنساني بالسعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية وضرورة مكافحة الإرهاب. وعليه، لا غنى عن اتباع نهج شمولي. والتوصل إلى حل للمسألة السورية من خلال المسار السياسي هو أكثر الوسائل فعالية لتخفيف حدة الحالة الإنسانية في البلد، واستئصال القوى الإرهابية شرط مسبق لاستعادة السلام وإعادة النظام لحياة الشعب السوري. وقد شنت تركيا مؤخراً عملية عسكرية انفرادية زادت من تعقيد الحالة في شمال شرق سورية وهشاشتها، مما أسفر عن تحديات أكبر في مجال مكافحة الإرهاب وتفاقم الحالة الإنسانية في البلد، وقد يؤثر كل ذلك سلباً على التوصل إلى تسوية سياسية.

ومن هذا المنطلق، أود أن أقترح ما يلي.

أولاً، هناك حاجة إلى حل هذه المسألة بالوسائل السياسية والدبلوماسية، حتى يسود السلام والاستقرار قريباً في جميع أنحاء الأراضي السورية. وما انفكت الصين تعارض استخدام القوة في العلاقات الدولية. ويجب أن تتماشى أي جهود يبذلها أي بلد بغية معالجة شواغله مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية.

ومن الضروري أن نحترم بحسن نية سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وأن ننظر بجدية في آراء ومواقف الحكومة السورية ونضعها في الاعتبار. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع الاتحاد الروسي وتركيا مذكرة تفاهم بشأن مسألة شمال شرق سورية، ونأمل أن يساعد ذلك في تيسير التوصل إلى حل عن طريق التفاوض من خلال إقامة الحوار بين الأطراف.

وليس هناك بديل قابل للتطبيق عن الحل السياسي من أجل إخراج سورية من الأزمة. وستعقد اللجنة الدستورية السورية اجتماعها الأول في جنيف في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تبدأ بداية جديدة وتحقق نتائج إيجابية. وتدعم الصين الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص بيدرسن، في مواصلة بذل

ضرورة وقف الأعمال القتالية على الصعيد الوطني والذي من شأنه أن يجلب الراحة للسكان وأن يبني الثقة وينشط عملية سياسية واسعة النطاق تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع التشديد على عمل اللجنة الدستورية باعتباره نقطة انطلاق لتحولات رئيسية أخرى.

ثانياً، ندعو إلى عمل إنساني شامل وفعال يساهم في حماية ملايين الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون. ولبلوغ هذه الغاية ندعو إلى قدرة الوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء سورية، وحماية الجهات الفاعلة الإنسانية، واحترام جميع الأطراف لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

في الختام، أشير إلى الحالة في الجزء الشمالي الشرقي من الجمهورية العربية السورية والخطط الرامية إلى إنشاء ما تُسمى بمنطقة آمنة، والذي يستتبع نقل اللاجئين لاحقاً. في هذا الصدد، نحث الأطراف على حماية كرامة وأمن جميع الأشخاص قبل كل شيء. إذا أصبح هذا الترتيب حقيقة واقعة فيجب ألا ينتهك تحت أي ظرف من الظروف حقوق وحرية السكان المدنيين أو أن يقوض تقديم المساعدة الإنسانية.

نحن حازمون في تصميمنا على استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية الممكنة لضمان أن تكون كل عودة طوعية وآمنة وكريمة. وعدم الامتثال لتلك المبادئ المقبولة دولياً سيظل وصمة عار على التاريخ، ليس لجميع الأطراف المعنية فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك نحن جميعاً الموجودون هنا اليوم.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر مساعدة الأمين العام مولر والأمين العام المساعد الخياري والسيدة أنيس ماركايو، مديرة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

والشرق الأوسط والعالم بأسره. ويجب أن تولي جميع الأطراف الأهمية لهذه المسألة. ومن الضروري الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرض المكاسب التي تحققت في مكافحة الإرهاب للخطر، والتصدي المشترك لخطر انتشار الإرهابيين أو انتقالهم، والتحلي باليقظة والحذر من انتهاز قوات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للفرصة للعودة من جديد فضلا عن إدارة إعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرههم على نحو فعال. وينبغي للأمانة العامة أن تراقب عن كثب التطورات على صعيد مكافحة الإرهاب وإعادة توطين الإرهابيين، وأن تبلغ المجلس بالمستجدات في الوقت المناسب وتدرس بجدية مسألة تقديم الإرهابيين إلى العدالة.

ولا تزال القوى الإرهابية متمترسة في معظم مناطق إدلب، وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بالسعي إلى إيجاد حل شمولي لعملية مكافحة الإرهاب والمسائل الإنسانية في إدلب.

**السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة وأشكر مقدمي الإحاطات المرموقين على بياناتهم.

ولا تزال بيرو تتابع مع بالغ القلق استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية والتدهور الخطير للحالة الإنسانية هناك. ولا شك أن النساء والأطفال، كما هو الحال غالبا في النزاعات الوحشية من قبيل النزاع الذي يجمعنا هنا بعد ظهر هذا اليوم، هم الأكثر تضررا. ولا يزال الجزء الشمالي الشرقي من البلد يشكل بؤرة الاهتمام. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سُجّلت، في غضون بضعة أيام، ١٨٠.٠٠٠ حالة تشرد، بالإضافة إلى ما أفادت به التقارير عن القتلى والجرحى بين المدنيين.

ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية لمساعدة هؤلاء الأشخاص الذين يعانون من ظروف الضعف الشديد. ونقدر أيضا الجهود التي بُذلت على أعلى المستويات الحكومية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد

المساعي الحميدة، والتفديد بمبدأ أن يقود السوريون العملية ويملكون زمامها إضافة إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) للمساعدة في التوصل إلى حل سياسي يعالج شواغل جميع الأطراف.

ثانيا، هناك حاجة إلى تكثيف المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء الأراضي السورية، ورفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على البلد فضلا عن تيسير عودة اللاجئين والمشردين. ونقص التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية أمر مثير للقلق. وقد أدت الجزاءات الاقتصادية إلى تدهور الظروف المعيشية للشعب السوري. ويفرض وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين ضغوطا اقتصادية واجتماعية على البلدان المجاورة، ويشكل أحد عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وقد أسفرت العملية العسكرية التي بدأت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عن تشرد قرابة ١٨٠.٠٠٠ شخص في شمال شرق سورية. وينبغي أن يزود المجتمع الدولي الأمم المتحدة والوكالات الأخرى ذات الصلة بالموارد الكافية لكي تتمكن من تقديم الإمدادات الإنسانية للأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك الغذاء والمياه الصالحة للشرب والخدمات الطبية للموجودين في الشمال الشرقي.

وينبغي للأطراف المعنية أن تساعد على تحسين حالة الاقتصاد في سورية وتيسير العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين. وتشيد الصين بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لعملها النشط وإدارتها برامج للتثقيف والتوعية بالمخاطر في الآونة الأخيرة من خلال القنوات الثنائية. وقد مدت الصين سورية بـ ١٠٠ حافلة، وساعدتها في إصلاح مدرستين. وسنواصل القيام بكل ما في وسعنا لتقديم العون.

ثالثا، من الضروري تعزيز المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب ومواصلة ذلك عن طريق تطبيق معايير موحدة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. وتعدُّ مكافحة الإرهاب أمرا حيويا لتحقيق السلم والأمن في سورية

إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ولذلك، نتطلع إلى عقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية، التي نأمل أن تساعد في تحقيق المصالحة السورية.

ويجب على المجلس، في جملة أمور، أن يراقب عن كثب الأحداث في الميدان بهدف الحفاظ على وقف إطلاق النار في محافظة إدلب وفي شمال شرق البلد. وسيعتمد أي جهد يرمي لإحلال السلام إلى حد كبير على منع تدهور جميع هذه الحالات وتحويلها إلى مآسي إنسانية جديدة.

**السيد موريكو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة، ويهنئ السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد محمد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، والسيدة أنييس ماركايو، مديرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بإدارة عمليات حفظ السلام، على إحاطاتهم المفصلة بشأن التطورات الأخيرة في الحالة الإنسانية في سورية.

يشكل تصاعد الأعمال العدائية في ٢٩ نيسان/أبريل في محافظة إدلب والهجوم العسكري الذي شنته تركيا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في شمال شرق سورية مصدرين حقيقيين للقلق لكوت ديفوار من حيث عواقبهما الإنسانية. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2019/820)، قُتل أكثر من ١٠٠٠ مدني منذ تصاعد الأعمال العدائية في محافظة إدلب، بينما أُجبر ٤٠٠٠٠٠ شخص على الفرار إلى الحدود التركية. وبعد أن كانت ذات يوم ملجأً لآلاف السوريين الفارين من القتال في بلدهم، أصبحت الحدود التركية السورية منذ اندلاع الهجوم العسكري التركي منطقة شديدة الخطورة أثارت قلق المجتمع الدولي من جديد بشأن الحالة الإنسانية المقلقة للغاية في البلد. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فقد تضرر حوالي ١٦٥٠٠٠ شخص، من بينهم ٨٠٠٠٠ طفل، جراء التصعيد العسكري

الروسي إلى جانب السلطات التركية بهدف منع حدوث مزيد من التدهور والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونأمل أن يدوم ذلك. ولا شك أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ملائم وهام في السياق الحالي. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن أي تخفيف من حدة التوتر أو أي ترتيبات أخرى تُتخذ، فضلاً عن وجود القوات الأجنبية، ينبغي أن يكون دائماً ذي طابع مؤقت وألا يؤدي إلى تقسيم فعلي للبلد.

ونرى أيضاً أن أي مبادرة ترمي إلى ضمان عودة الملايين من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلها إلى سورية ينبغي أن تُنفذ بموجب معايير مقبولة دولياً من شأنها، كما قيل، أن تضمن أن يحدث ذلك بطريقة كريمة وأمنة وطوعية. ولذلك، يكتسي العمل الرقابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة أهمية حاسمة.

وينبغي ألا ينتقص التركيز على الأحداث الجارية في الجزء الشمالي الشرقي من سورية بأي شكل من الأشكال من الحاجة الملحة إلى التصدي للأزمات الإنسانية التي تلوح في الأفق في أجزاء أخرى من الأراضي السورية. وكما أشار الأمين العام المساعد، نرى أنه من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان أن تتمكن، دون انقطاع، من توفير الاحتياجات الأساسية لـ ٦٨٠٠٠ من المشردين داخلها الذين اتخذوا ملجأً من مركز الهول ولد ١٢٠٠٠ شخص الذين ما زالوا يقعون في مخيم الركبان.

ويفرض علينا حضور مديرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام معنا هنا أن نشدد مرة أخرى على أهمية الاستمرار في تعبئة دعم المجتمع الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وإزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في سورية، التي لا تزال تثير الذعر بين السكان وتعرقل إيصال المعونة والمساعدة.

ونظراً إلى تفاقم العنف في الأسابيع الأخيرة، وعواقبه المدمرة على السكان، لا يسعنا إلا التذكير بالحاجة الملحة إلى

المتحدة لمدة عام واحد، وهي الآلية التي تكفل تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود والتي من المقرر أن تنتهي ولايتها في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ .

كما تحيط كوت ديفوار علماً بأسف بانخفاض مستوى التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية، حيث لم يتم تغطية سوى ٣٥ في المائة من الاحتياجات المحددة فيها حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر. ولذلك، ندعو الدول والمنظمات التي التزمت بدعم سورية والمنطقة إلى الوفاء بوعودها من أجل السماح باستمرار تقديم المساعدات للسكان.

في الختام، تحث كوت ديفوار المجتمع الدولي مرة أخرى على مواصلة بذل جهوده في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في سورية وتكرّر دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام في جهوده الرامية للتوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة. ونأمل أن تضع المحادثات المقرر إجراؤها بين الأطراف السورية في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر المنظور السياسي الواسع اللازم لتحقيق هذه الغاية من أجل استعادة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة بأسرها.

**السيد سيهاب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي مساعدة الأمين العام مولر والأمين العام المساعد الخياري والمديرة ماركايو على إحاطاتهم.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية تنذر بالخطر. وأعتقد أن جميع من في القاعة يدركون ذلك تماماً. كما أن المخاوف الإنسانية في تزايد حيث سُرد حوالي ١٨٠ ٠٠٠ شخص ووردت بلاغات عن وقوع إصابات بين المدنيين منذ تصاعد الأعمال العدائية في شمال شرق سورية. كما تستمر المخاوف الإنسانية حيث قُتل الآلاف من المدنيين منذ احتدام الأعمال العدائية في أواخر شهر نيسان/أبريل في شمال غرب سورية. وتستمر المخاوف الإنسانية في التزايد حيث أن المخيمات مكتظة وتحمل أوساط المساعدة الإنسانية أعباء تفوق طاقتها.

في شمال شرق سورية، ناهيك عن تأثير الاشتباكات على البنية التحتية للصرف الصحي، بما في ذلك محطة معالجة المياه التي تلي الاحتياجات من مياه الشرب لحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في منطقة الحسكة.

ويدين وفد بلدي بحزم الهجمات على السكان والبنية التحتية المدنية ويُذكر من يقودون الهجوم بأن القيام بعمليات عسكرية لا يعفيهم من التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية التعليمية والصحية وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، ترحب كوت ديفوار بالهدنة أحادية الجانب التي أعلنتها الاتحاد الروسي والقوات الحكومية في محافظة إدلب في ٣١ آب/أغسطس. كما نرحب بأن جهود الوساطة الأمريكية والروسية أدت إلى قرار تركيا بتعليق هجومها على القوات الكردية في شمال شرق سورية. ويشجع بلدي استمرار الحوار مع كل من تركيا والقوات الكردية ويحث جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية على اتخاذ المزيد من الإجراءات لوقف التصعيد. كما نحث جميع الأطراف الفاعلة على الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، وهو أمر ضروري لمواجهة التحديات الإنسانية في المنطقة وزيادة احتمالات تحقيق نتيجة ناجحة في الاجتماع المقرر عقده في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف بهدف تفعيل اللجنة الدستورية.

وترحب كوت ديفوار باستمرار تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود مما ساعد على تخفيف معاناة آلاف الأشخاص المتضررين من النزاع، وبالتالي الحد من خطر وقوع كارثة إنسانية. وفي هذا الصدد نود أن نذكر المتحاربين بالحاجة الملحة إلى ضمان إيصال المساعدة الإنسانية بشكل آمن وسريع ومستدام ودون عوائق للأشخاص الذين يعيشون في مخنة. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلدي بإخلاص أن تؤدي المفاوضات المقبلة بين أعضاء المجلس إلى تحديد ولاية آلية الرصد التابعة للأمم

المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية. ونشيد بالأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بلا كلل لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة.

ثالثاً، يود وفد بلدي أن يؤكد ضرورة عدم عرقلة الأعمال العدائية للتقدم المحرز في العملية السياسية. ويسر إندونيسيا أن تلاحظ أنه لا يزال من المقرر إطلاق اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون وبمسكون بزمامها. ويجب أن تظل عملية الإطلاق والعملية اللاحقة لها على المسار الصحيح. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لدعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن.

وكما ذكر الأمين العام، لا تزال سورية إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا ويجب علينا ضمان وضع حد لهذه الأزمة. وتلك لن تكون عملية سهلة، ولكنها قابلة للتنفيذ بالفعل.

وبينما نحتفل اليوم بيوم الأمم المتحدة، يحذو وفد بلدي أمل كبير في ألا ندخر وسعاً في سبيل تعزيز عملنا الجماعي لدعم عملية السلام في سورية على أساس روح ميثاق الأمم المتحدة الذي مر على اعتماده ٧٤ عاماً ولا يزال سارياً وسيظل مبدأً إرشادياً جماعياً لنا، وخاصة لإنقاذ الأجيال المقبلة وتوحيد قوتنا للحفاظ على السلام والأمن.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد ذكرني للتو، سيدي الرئيس، بأن ممثل الكويت تكلم بالفعل بالنيابة عن القائمين بالصياغة الثلاثة فيما يخص الحالة الإنسانية في سورية. وأعد بأن أبقى ملاحظاتي مقتضبة للغاية ولكنني أود أن أضيف بضع نقاط.

إننا بالطبع قلقون للغاية بشأن الحالة الإنسانية. وأريد أيضاً أن أضيف أن ألمانيا هي ثاني أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لسورية، لأن متكلمين آخرين أشاروا إلى ذلك.

وهذه المخاوف حقيقية ويجب معالجتها على الفور. وتقدر إندونيسيا جميع الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية للمساعدة في تحسين الحالة الميدانية وتخفيف معاناة المدنيين. ويقدر وفد بلدي أيضاً الاتفاقات ذات الصلة التي تم التوصل إليها بهدف وقف تصعيد النزاع ووقف العمليات العسكرية. ومجدونا أمل صادق في أن يتسنى احترام تلك الاتفاقات وتنفيذها بالكامل. وفي هذا السياق، أود التركيز على ثلاثة عناصر.

أولاً، يجب أن تنتهي الأعمال العدائية بشكل دائم. ومن الضروري اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية السكان المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مخيمات النازحين. ويتعين على جميع الأطراف ضمان أن تستند أنشطتها إلى احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويتعين على جميع الأطراف ضمان ألا تظل اتفاقات وقف إطلاق النار مجرد حبر على ورق بل، وهو الأهم، أن يشعر بها الناس على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حماية البنية التحتية المدنية أمراً حاسماً. ونحيط علماً في هذا الصدد بأن مجلس التحقيق في مقر الأمم المتحدة بدأ عمله في ٣٠ أيلول/سبتمبر وأنه أنيطت به ولاية تتمثل في التحقيق في عدد من الحوادث المحددة التي أسفرت عن إلحاق دمار أو أضرار بالمرافق المدرجة في قائمة الأمم المتحدة للمواقع التي يتعين تفادي قصفها والمرافق التي تدعمها الأمم المتحدة في شمال غرب سورية منذ توقيع مذكرة إدلب. وفيما يتعلق بأنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، نلاحظ أن الدائرة تضطلع بدور هام في مجال حماية المدنيين والحد من تهديد الألغام ومخلفات المتفجرات والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في سورية.

ثانياً، لا يمكننا المبالغة في التأكيد على ضرورة قيام جميع الأطراف بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ومستدام ودون عوائق إلى المناطق المطلوبة، ولا سيما للسكان المحتاجين. وخلال هذه اللحظة الصعبة، فإن وصول

من إنشاء محكمة في جنوب السودان، وهو ما وافق عليه المجلس في واقع الأمر. وثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير مماثلة في سورية. وخلال حدث جانبي آخر قبل بضعة أسابيع، سمعنا من شاهد، أفصح في الفرار من أحد سجون الأسد، عن التعذيب الذي تعرض له. ولا يزال هناك ٢٠٠.٠٠٠ شخص في تلك السجون. ولن تكون هناك مصالحة ولا مستقبل لذلك البلد إذا لم تكن هناك مساءلة عن الجرائم التي ارتكبت. وعليه، فإنني أناشد مرة أخرى تقديم دعم في ذلك الصدد. وبما أن أصدقاءنا الروس مهتمون جدا بإعادة بناء البلد، فإنني أحثهم على دعم الجهود المبذولة في اللجنة الخامسة لتزويد "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١" بالوسائل التي تحتاج إليها للعمل في تحقيق المساءلة واستعادة السلام في سورية في نهاية المطاف.

**السيد ليفيتسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات - مساعدة الأمين العام أورسولا مولر والأمين العام المساعد محمد خالد الخياري والمديرة أنيس ماركايو. أولا، أود أن أعيد التأكيد، في سياق التطورات الأخيرة، على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الدائر في سورية وأن أي حل دائم للنزاع يتطلب عملية انتقال سياسي حقيقية. وأود أن أردد كلمات السيدة مولر في التشديد على أن الشعب السوري يستحق ويتوقع حلا سياسيا في نهاية المطاف يضع حدا لأعمال العنف ويمكنهم من العيش في سلام وأمان.

ويظل يساورنا قلق عميق إزاء الأثر السلبي للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والسياسية والأمنية في المنطقة، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة للعملية العسكرية التركية. وسأركز على هذه الأبعاد الثلاثة للعواقب المترتبة على العملية العسكرية التركية.

تتعلق النقطة الأولى من النقطتين اللتين أود ذكرهما بالتقارير المثيرة للقلق التي قرأناها للتو عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الهجوم التركي. فقد استُهدف المدنيون، ولا يسعني إلا أن أؤيد ما قيل من قبل عن تقديم الجناة إلى العدالة. وربما يمكن لصديقنا ممثل تركيا قول شيء عما تعتزم تركيا فعله في ذلك الصدد.

وكذلك أود أن أتناول إدلب. لقد استمعت إلى تقرير الأمين العام المساعد محمد خالد الخياري فيما يتعلق بتزايد الضربات الجوية والبراميل المتفجرة المبلغ عنها في إدلب. وذلك أمر مقلق للغاية. ولعل الأعضاء يذكرون أن القائمين بالصياغة الثلاثة حاولوا الشهر الماضي الحصول على موافقة مجلس الأمن على مشروع قرار (S/2019/756) يربط مرة أخرى بين تدابير مكافحة الإرهاب والقانون الدولي الإنساني. ولعل الأعضاء يذكرون أننا لم ننجح لأن روسيا والصين استخدمتا حق النقض ضد مشروع القرار ذلك (انظر S/PV.8623). وقد ورد في بيانهما اليوم، واللذين استمعت إليهما بعناية شديدة، الكثير عن مكافحة الإرهاب ولكن لم ترد فيهما أي إشارة صريحة إلى احترام القانون الدولي الإنساني. بل على العكس تماما، إننا نتلقى تقارير موثقة جيدا عن ضربات موجهة ضد المستشفيات والهياكل الأساسية المدنية. وشاركت ألمانيا في اجتماع على الغداء نظمته روسيا بشأن الحالة الإنسانية، بمشاركة خبير من روسيا. ووجهنا أسئلة عن مسائل تشمل التقرير الذي نشرته "نيويورك تايمز" في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يكن لديه علم به، ولذلك أتينا بنسخة من تلك المقالة وسلمناها إلى السفير نينزيا لدراستها.

قلنا جميعا إنه لا يوجد بديل للحل السياسي. ونحن جميعا نتفق على ذلك. ولكن ما الذي نحتاج إليه للتوصل إلى حل سياسي؟ وقد عاد المجلس لتوه من رحلة إلى جنوب السودان. واستمعنا كلنا لما قاله المجتمع المدني: لقد قالوا إن المساءلة ضرورية لتحقيق المصالحة وإحلال السلام في جنوب السودان. ولا بد

إلى تقويض التقدم الذي أحرزه المبعوث الخاص للأمم العام إلى سورية، السيد بيدرسن، حتى الآن وبخاصة عمله المتعلق باللجنة الدستورية. وتؤكد بولندا التزامها بوحدة وسيادة الدولة السورية وسلامتها الإقليمية، التي لا يمكن كفالتها إلا من خلال عملية انتقال سياسي حقيقي، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522 المرفق)، يتم التفاوض عليها بين الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة.

ونخطط علما بالاتفاق الذي توصلت إليه تركيا وروسيا في سوتشي ونأمل في أن تُترجم أحكامه إلى تهدئة طويلة الأجل واستقرار ملموس في الحالة في شمال شرق سورية. ونشدد على أن الأطراف تتحمل المسؤولية عن سلامة السكان المدنيين في المنطقة، بمن فيهم الأكراد، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونود كذلك أن نشدد على أن تركيا تظل شريكا رئيسيا للاتحاد الأوروبي وحليفا في منظمة حلف شمال الأطلسي وجهة فاعلة بالغة الأهمية في الأزمة السورية والمنطقة، بما في ذلك بوصفها عضوا مهما للغاية في التحالف العالمي. ونتوقع من تركيا أن تتصرف بروح المسؤولية وبمنظور طويل الأجل في سياق النزاع السوري.

ثالثا، أود أن أنتقل إلى الآثار الأمنية. وأخيرا وليس آخرا، يساورنا القلق من أن التصعيد العسكري المطول في شمال شرق سورية قد يسهم في زيادة زعزعة استقرار المنطقة الأوسع، التي تشهد بالفعل اضطرابات هائلة. ونحن نتلقى تقارير مقلقة جدا عن فرار عدد غير معروف من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من السجون في المنطقة. ويقوض ذلك التقدم الذي أحرزه التحالف العالمي ويهيئ بيئة تفضي إلى عودة ظهور تنظيم الدولة.

أولا، فيما يتعلق بالآثار الإنسانية، كان للحالة الراهنة في سورية عواقب وخيمة بالفعل على المدنيين، كما أوضح المتكلمون الذين سبقوني. فالعديد من المدنيين محاصرون في النزاع. وبات آلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجال الإنساني، في خطر. وقد وردت فعلا تقارير عن وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وأود أن أشدد على أنه، وفقا لمنظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة، فإن آلاف الأطفال موزعون على ثلاثة معسكرات في الشمال الشرقي. وهؤلاء الأطفال - ونصفهم تقريبا دون سن الخامسة وأغلبهم تحت سن ١٢ - يعتمدون كلية وحصرها على المعونة الإنسانية. ومن شأن أي انقطاع في خدمات المخيمات، التي تتحمل بالفعل ما يفوق طاقتها، أن يعرض حياتهم للخطر.

وأود أن أعيد التأكيد مرة أخرى، كما أكدنا في مناسبات عديدة في هذه القاعة، أن على جميع الأطراف أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ حماية المدنيين، الأمر الذي يعني، في جملة أمور، حماية الهياكل الأساسية المدنية وتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. كما أنها ملزمة، بموجب القانون الدولي، بكفالة الوصول الآمن من دون عوائق للمساعدة الإنسانية، فضلا عن ضمان حرية التنقل بلا عوائق للمدنيين الفارين من أعمال العنف.

ولنتذكر أيضا أن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، التي وردت تقارير عن حدوثها بعد أن بدأ التوغل، تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأنها قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. وينبغي التحقيق في جميع التقارير عن هذه الانتهاكات المزعومة وتقديم الجناة إلى العدالة.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى الآثار السياسية. فما زال يساورنا القلق إزاء الأثر المحتمل للعمليات العسكرية الأخيرة على العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، حيث أنها يمكن أن تفضي

اسمحوا لي أن أقول إننا ندعو تركيا - كما ندعو جميع الجهات الفاعلة في النزاع السوري - إلى الامتثال للالتزامات تجاه المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني. وسننظر بعناية شديدة في تفاصيل الاتفاقات المعلنة وتنفيذها، بما في ذلك أثرها على الحوكمة والسكان المحليين.

لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة الشمالية الشرقية هشة. وأسفرت التطورات العسكرية عن تشريد ١٨٠.٠٠٠ شخص، منهم ٨٠.٠٠٠ طفل وأكثر من ١٠.٠٠٠ شخص فروا إلى العراق. ووجد عدد من العاملين في مجال المعونة الدولية أنفسهم مضطرين للمغادرة، الأمر الذي كان له تأثير خطير على العمليات. ومن الضروري أن تتوفر للجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية الوصول دون قيود إلى المناطق حيث لا يزال الأشخاص محتاجين إلى المساعدة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن هؤلاء المشردون من العودة إلى ديارهم قريباً وبأمان، وأن يتم الإصلاح السريع للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية.

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وافق المجلس على ورقة معلومات للصحافة أعرب فيه عن قلقنا الجماعي إزاء تأثير التطورات التي وقعت مؤخراً على الحالة الإنسانية وإمكانية عودة ظهور تنظيم داعش. لم يخفف اتفاق سوتشي من شواغلنا. ومن الضروري إبقاء المجلس على اطلاع بالحالة الإنسانية، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخلياً، فضلاً عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش. ونلاحظ عودة قوات النظام إلى مناطق في شمال شرقي سورية في أعقاب الاتفاق المبرم بين قوات سورية الديمقراطية ودمشق. ونظراً للسجل المروع لقوات الأمن التابعة للنظام في أماكن أخرى، فإننا سنراقب تلك القوات عن كثب.

ونواصل دعم حقوق اللاجئين السوريين في العودة إلى ديارهم عندما تعتبر آمنة للقيام بذلك، ولكن لدينا أوجه قلق بالغ إزاء أي محاولة لإجبار اللاجئين على العودة إلى سورية ضد إرادتهم. ولا بد أن تكون أي عودة طوعية، ومتماشية مع مبادئ

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة الألغام. فغني عن القول أننا نشيد بدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة في سورية. وللأسف، فإن المتفجرات من مخلفات الحرب سُجّلت بوصفها السبب الرئيسي للخسائر في صفوف الأطفال في سورية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨، متسببة في حوالي ٥٠٠ حالة وفاة وإصابة بلا داع على الإطلاق.

ولا تزال الأسلحة المتفجرة تُستخدم بشكل عشوائي ومنهجي في المناطق الحضرية والريفية المأهولة بالسكان، مما أثر بشكل خاص على النازحين والعائدين طواعية إلى المناطق غير الآمنة. ولذلك، فإن تطهير الأراضي الملوثة بالمتفجرات مهم ويشكل خطوة أولى نحو ضمان العودة الآمنة للسكان المدنيين، الذين يعانون أكثر من غيرهم نتيجة لهذا النزاع المدمر.

وفي الختام، أود أن أذكر بموقف بولندا إزاء العودة الآمنة للاجئين السوريين الذين فروا من ديارهم. ومن الضروري أن يضمن الحل الدائم للنزاع في سورية العودة المستدامة والكرامة والطوعية للسوريين إلى بلدانهم الأصليين وفقاً للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية. وأخيراً، نؤيد تأييداً كاملاً تجديد القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، بما يسمح بإيصال المساعدات عبر الحدود، لأننا نراه ضرورياً حتى يتسنى لجميع هؤلاء الأشخاص في سورية مجرد البقاء على قيد الحياة.

**السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود، شأنى شأن الآخرين، أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم.

ترحب المملكة المتحدة بتوسط الولايات المتحدة للتوصل إلى وقف إطلاق النار في شمال شرقي سورية، وبتوقف القتال على ما يبدو. وننوه بالاتفاق الذي أعلنه يوم الثلاثاء الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس رجب أردوغان وأصبح بموجبه وقف إطلاق النار هذا دائماً الآن، وبما أعلنته لاحقاً وزارة الدفاع التركية من أنها لا ترى حاجة إلى القيام بالمزيد من العمليات. وفي هذا السياق،

إلى التحقيق الذي يجريه مجلس التحقيق في الهجمات المروعة في إدلب وقراراته ومعلوماته المستكملة اللاحقة إلى مجلس الأمن.

وترحب المملكة المتحدة مرة أخرى بالاجتماع الأول للجنة الدستورية في الأسبوع المقبل - وهو مناسبة بالغة الأهمية. ويحظى السيد بيدرسن بالدعم الكامل من المملكة المتحدة. والعملية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أمر حاسم لتحقيق السلام في سورية. لقد عانى الشعب السوري على مدى تسع سنوات من النزاع، وكما تشهد الأحداث التي وقعت في إدلب والمنطقة الشمالية الشرقية لم تنته هذه المعاناة. تمثل اللجنة الدستورية فرصة للسوريين من جميع الأطياف كي يجلسوا للتعامل مع المسائل الحقيقية التي أدت إلى النزاع. إنها حدث مهم، ولكنها يجب أن تكون أكثر من ذلك - لا بد أن تعدو بداية حقيقية لإجراء تغيير حقيقي. وستطلب ذلك المشاركة الجدية والالتزام من جانب جميع المشاركين. وما لم يدرك النظام أن إجراءاته هي السبب الأساسي للنزاع فلن تتحقق أي نتائج. وندعو ممثلي النظام إلى إثبات ذلك الفهم في الاجتماع الأول القادم.

**السيد إسونو ميينغونو** (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن شكرنا للسيدة مولر والسيد الخياري والسيدة ماركايو على إحاطاتهم التفصيلية والمفيدة.

وتعني التوقعات الكلية للحالة الإنسانية والأمنية في سورية، التي وُصفت كثيرا في بيانات الممثلين الذين أخذوا الكلمة قبلي، أنه لا يسعنا إلا أن نُعرب عن قلقنا على سلامة السكان المدنيين. وزادت الاحتياجات الإنسانية زيادة كبيرة، في حين أن الإحصاءات بعد ثماني سنوات ونصف السنة من الحرب لا تزال مثيرة للقلق. وهناك حاليا أكثر من ٦ ملايين مشرد داخليا وحوالي ٦ ملايين لاجئ تستضيفهم البلدان المجاورة وفي أوروبا. وفي جميع أنحاء البلد، يتجاوز عدد القتلى ٣٧٠ ٠٠٠ شخصا، ثلثهم من المدنيين.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وأي محاولة متعمدة للتغيير الديمغرافي غير مقبولة.

والمملكة المتحدة هي أحد أكبر المانحين لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين، ونفعل ذلك في جميع أنحاء سورية والبلدان المجاورة لها. ولا يوجد أي تسييس في تقديمنا للدعم المنقذ للحياة. ولكن، كما سبق ووضحنا نحن وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي، فإننا لن نوفر المعونة المُحَقَّقة للاستقرار أو المساعدة الإنمائية في المناطق التي يجري فيها تجاهل حقوق السكان المحليين.

وكل تلك الشواغل تعني أن على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر أهمية في شمال شرقي سورية، لا سيما نظرا للصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية الأخرى. ولكي نسمح للوكالات الإنسانية بالتحضير والتخطيط والاستجابة، فإننا نرحب بأن يتم توضيح الطريقة التي تعتمدها الأمم المتحدة للتوسع بها في استجابتها. وأوضحت مساعدة الأمين العام مولر - وهو ما أعاد تأكيده القائمون على صياغة القرارات المتعلقة بالشؤون الإنسانية - ضرورة تجديد القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) بشأن تقديم المعونة عبر الحدود. أود أيضا أن أقرّ التقييم الذي قدمته السيدة ماركايو ووصفها لحجم التحدي؛ إذ تسعى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مضاعفة جهودها، سنحتاج - ونتوقع - أن نرى التعاون الكامل والسماح بإمكانية الوصول من جانب النظام.

ولا يسعنا أن ندع الأحداث في أماكن أخرى من سورية تحوّل انتباهنا عن الحالة الإنسانية الصعبة التي لا تزال مستمرة في إدلب. وشعرنا ببالغ القلق عندما بلغنا استئناس الغارات الجوية والقصف المدفعي في الأسبوع الماضي. فلنتذكر أن أكثر من ١ ٠٠٠ مدني قتلوا منذ بداية أيار/مايو، بمن فيهم أكثر من ٥٠٠ امرأة وطفل وما يزيد على ٦٨٨ ٠٠٠ شخص أجبروا على ترك ديارهم. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في ٣١ آب/أغسطس. وتنتطلع

ونعتقد أننا نحرز الآن تقدماً حاسماً فيما يتعلق باستئناف مفاوضات السلام في جنيف في إطار اللجنة الدستورية. إن عملية سياسية شاملة وذات مصداقية هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يوفر حلاً دائماً للنزاع في سورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

أشكر السيدة أرسولا مولر والسيدة أنيس ماركايو والسيد خالد الخياري على إحاطاتهم.

تعرب جنوب أفريقيا عن قلقها العميق إزاء الأوضاع الإنسانية الأليمة في سورية. وفي حين أن الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ آنذاك، السيد لوكوك، في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8619) ركزت على تصاعد العنف في شمال غرب سورية، فإن الجبهة الجديدة في الحرب المعقدة في سورية تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الهشة أصلاً.

ووفقاً لآخر تقرير للأمين العام (S/2019/820)، قُتل أكثر من ١٠٠٠ من المدنيين منذ أواخر نيسان/أبريل، منهم ٢٠٩ قتلوا في الفترة بين ١ آب/أغسطس و٢٢ أيلول/سبتمبر. ومنذ بداية أيار/مايو من هذا العام، نزح أكثر من ٦٣٠٠٠٠ شخص، ولم تكن المرة الأولى لبعضهم، حيث التمس العديد منهم المأوى في العراق.

وفي شمال شرق سورية، نزح أكثر من ١٨٠٠٠٠ مدني، من بينهم ٨٠٠٠٠ طفل، بسبب العمليات العسكرية المتزايدة منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بمحطة مياه "القوق" الثالثة، نرحب بجهود الأمم المتحدة لإصلاح تلك البنية التحتية، التي تدعم ٤٠٠٠٠٠ شخص في المنطقة، ونشيد بها، وندعو جميع الأطراف إلى ضمان الانتهاء من الإصلاحات الإضافية اللازمة لإعادة التشغيل الكامل للمحطة دون تأخير.

وفي مواجهة هذه الحالة المروعة، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تشجع الأمم المتحدة وشركاءها على عدم ادخار أي جهد لتوفير استجابة جماعية موسعة تساعد على منع زيادة تدهور الحالة الإنسانية في سورية. وللتخفيف من تأثير الحالة الإنسانية، يتعين أيضاً على مجلس الأمن ضمان أن بوسع الشركاء في المجال الإنساني مواصلة تقديم المساعدة للمحتاجين أينما كان الوصول إليهم ممكناً. ويجب أن نواصل دعم المشردين في الملاجئ المجتمعية والمجتمعات المحلية المضيفة، وكذلك الأشخاص المشردين داخلياً في المستوطنات العشوائية والمخيمات مثل ركبان والهول.

وأعرب المجتمع الدولي بالإجماع عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في سورية. وتشيد حكومة بلدي بالمفاوضات بين الولايات المتحدة والإدارة التركية، التي أدت إلى وقف إطلاق النار الذي من شأنه، على النحو المتفق عليه، إتاحة المجال للإشراف على انسحاب القوات الكردية من الحدود بين تركيا والجمهورية العربية السورية.

وفي هذا السياق، نود أيضاً أن نرحب بتوقيع مذكرة التفاهم بين روسيا وتركيا بشأن تطبيع الحالة في شمال شرق سورية، وتمشيا مع التصريحات التي أدلى بها الأمين العام مؤخراً، نشيد بالمبادرات الرامية إلى الحد من تصعيد الحالة. ونرى أن هذا الاتفاق يمثل خطوة نحو الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وتأمل حكومة جمهورية غينيا الاستوائية أن تساعد هذه الاتفاقات في التخفيف من شواغل تركيا إزاء أمنها والتهديد الإرهابي، وأن تفي الأطراف بالتزاماتها، بما في ذلك سحب الأسلحة والقوات والمعدات من الوحدات الكردية.

وأخيراً، أود التأكيد على أن الاتفاق الروسي - التركي الأخير يتماشى تماماً مع موقف غينيا الاستوائية، التي ما فتئت تؤيد المفاوضات بين الأطراف، والحوار الشامل والنهج السلمي لحل أي نزاع.

أفريقيا ستكون على استعداد للعمل مع القائمين على صياغة النصوص والوفود المعنية بهذا الشأن للتوصل إلى توافق في الآراء. في الختام، يجب التأكيد على أنه من الضروري أن يكون هناك أقصى درجات ضبط النفس وتهدئة الأعمال القتالية، فضلا عن الاعتراف بالسلامة الإقليمية وسورية وسيادتها، وامتثال جميع الأطراف للقانون الدولي.

وتود جنوب أفريقيا أن تكرر التأكيد على أن الحالة في سورية يجب أن تحل من خلال المفاوضات والحوار، وتدعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). و جنوب أفريقيا أحاطت علما بمذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا والاتحاد الروسي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويأمل وفدي أن هذه المذكرة مع وقف إطلاق النار الذي سبق الاتفاق عليه بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، إلى جانب الجهود المتواصلة والمثابرة للمبعوث الخاص بيدرسن، ستعمل جميعها معا من أجل تحقيق سلام واستقرار وازدهار طويل الأجل لسورية وشعبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** ألاحظ منذ فترة طويلة وأدرك حقيقة أن صديقي، الممثل الألماني، يميل إلى دعوتي للانخراط في حوار أثناء جلسات مجلس الأمن. ولا يسعني أن أحرمه من هذه المتعة. وأتمنى أن أجعله حوارا تفاعليا. ولا حاجة له إلى إعطائي المقال المنشور في صحيفة "نيويورك تايمز". لقد اطلعت عليه. وهو مجرد حلقة من حلقات الزيف التي ظهرت وفندتها وزارة الدفاع لدينا منذ وقت طويل. ومن الواضح أنه زيف رخيص.

أود أيضا أن أعطيكم شيئا، إنه نص إحاطتي في مؤتمر صحفي عقدته للصحفيين. ولا أتذكر التاريخ على وجه

لقد تفاقمت الحالة الإنسانية عقب انسحاب بعض الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية من شمال شرق سورية. وأضاف انسحابها وتعليق عملياتها المزيد من التحديات والتعقيدات التي تواجه المدنيين في المنطقة الذين يحتاجون إلى المساعدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وأدت تلك الأحداث مجتمعة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي سبق الإعلان عن إنها واحدة من أسوأ الأزمات في العالم. وفي الشهر الماضي، فشل مجلس الأمن في اعتماد قرار يتناول الحالة الإنسانية المتردية في إدلب. إن افتقار المجلس إلى الوحدة ليس الرسالة التي نريد أن ننقلها إلى الرجال والنساء والأطفال السوريين الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا بجروح بالغة وعانوا من عمليات تشريد متعددة بسبب الأحوال المزرية التي يعيشون فيها. ونحن الهيئة الدولية التي عهد إليها بالسلام والأمن. مع ذلك، وبسبب تنافسنا الداخلي، نحن لا تفي بمسؤوليتنا. وينبغي لنا، على أقل تقدير، أن نكون قادرين على الاتفاق بشأن المساعدة الإنسانية.

ولنكن واضحين: إن سورية تجتاز مرحلة دقيقة. هناك بصيص من الأمل والتوقعات على الجبهة السياسية، بالنظر إلى التطورات الإيجابية فيما يتصل بالانطلاق الرسمي للجنة الدستورية بحلول نهاية الشهر الحالي. وينبغي للمجلس أن يحشد كل طاقاته صوب تلك العملية السياسية وأن يستثمر كل شيء ممكن لعملية سياسية جامعة بقيادة سورية.

مع ذلك، فقد أدت التطورات في شمال شرق سورية في الأيام الأخيرة إلى تفاقم الحالة الهشة التي نتكلم عنها. وعلى المجلس أن يسعى إلى الالتفاف حول موقف مشترك لمساعدة العملية وتنفيذ ولايتها لصون السلام والأمن الدوليين. إن العناصر الموجزة للبيان الرئاسي S/PRST/2019/12، الذي اعتمدها في الأسبوع الماضي، ما هي إلا بداية. ربما لا تقول الكثير، ولكنها تبين على الأقل أنه يمكننا الاتفاق على أرضية مشتركة. و جنوب

لا يكون من المناسب الإدلاء بهذه التعليقات. لقد أكدت في بياني أننا ينبغي أن نوظد النتائج التي تحققت مؤخراً في مجال مكافحة الإرهاب، وأن نواصل العمل وفقاً لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي - وأودّ أن أؤكد، القانون الدولي - وأن نوحّد المعايير ونكافح جميع أشكال الإرهاب. لدي معرفة بالقانون الدولي. ومن البديهي أن القانون الدولي يشمل القانون الدولي الإنساني ويجب على الجميع أن يفهم ذلك. وأود أيضاً أن أسلّط الضوء على حقيقة أن للصين مبادئها ومواقفها الخاصة التي تبني عليها بياناتها، وليس من حق أي كان تقييدها أو التعليق عليها.

ثانياً، إن الكيفية التي تصوّت الصين بها في المجلس، بما في ذلك على القرارات التي صاغ مشاريعها القائمون على صياغة المسائل الإنسانية، تعتمد على الأسس الموضوعية للقضية. ويستند موقفنا إلى نظرتنا إلى السلام والأمن الدوليين وإلى السيادة والسلامة الإقليمية والاعتبارات الأمنية والاحتياجات الإنسانية للبلد المعني. ويستند ذلك أيضاً إلى مبادئ الصين ومواقفها، التي تقيدنا بها بثبات. إننا نعمل فكرنا في كيفية تصويتنا، ولا ننظر إلى الآخرين للمساعدة في اتخاذ قراراتنا، وليس من حق ألمانيا أن تتدخل في ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سأتوخى الإيجاز. لست مستعداً للدخول في مناقشات مع زميلنا الروسي، ولكنني مستعدّ للدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإنني أفعل ذلك تنفيذاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. قد لا يجوز لي أن أنتقد المواقف الصينية، ولكن من حقي أن أؤيد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولم يُذكر مصطلح "القانون الدولي الإنساني" لا في البيان الروسي ولا الصيني على حدّ سواء.

التحديد، ولكن أعتقد أنه كان في يوم ١٦ أو ١٨ أيلول/سبتمبر. وخلال تلك الإحاطة، وصفت الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة والتلفيقات المستخدمة باعتبارها جزءاً من عملية فض النزاع بواسطة ما يسمى بمصادر الأمم المتحدة الموثوقة في إدلب. ونتيجة لذلك، وللأسف، يستخدمها ممثلو الأمم المتحدة. وأعتقد أن اللجنة الوارد ذكرها اليوم ينبغي قبل كل شيء أن تتحقق كيف أن مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة أصبحت متواطئة في هذا المخطط المشبوه.

واستناداً إلى المعلومات الزائفة المذكورة آنفاً، عمد أنصار الإنسانية في المجلس إلى عملية ترقيع فجة لمشروع قرار غير مقبول (S/2019/756)، الأمر الذي، كما ذكر ممثل ألمانيا، استخدمنا حق النقض ضده مع الصين. وأعتقد أن مشروع القرار قد طُرح للغرض التالي: لكي يتسنى لهم أن يتلذذوا بذكر هذه الحقيقة خلال جلسات المجلس فيما بعد. ويبدو أن هذا كان سبب طرح مشروع القرار على المجلس. وصديقي الألماني يدرك تمام الإدراك حقيقة أن مصير مشروع القرار كان معروفاً حتى قبل تقديمه. وقد حذرته بهذا الشأن منذ البداية. إننا نسمع باستمرار تعليمات من الآخرين بشأن ما يتعين علينا عمله وما لا ينبغي لنا أن نفعله. وأود أن أسأله عما تفعله ألمانيا نفسها لتحقيق استقرار الحالة في سورية غير ترقيع الآخرين والإصرار باستمرار على ظروف جديدة. فمتى ستتكرّم بالنظر في احتياجات الشعب السوري؟ إننا لا نقرّ أحداً أو نتنافس مع أحد، إننا ببساطة نتخذ إجراءات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد علّق ممثل ألمانيا على بياني للتو، لذلك أود أن أرد بطرح نقطتين. أولاً، ينبغي له، قبل أن يعلق على بيانات الآخرين، أن يفهم مضمون تلك البيانات. وإذا كان لديه غموض بشأنها، فقد

بلادي في السعي لإضفاء الشرعية على جرائمهم وتحميلها، فقد عمد النظام التركي إلى تضمين رسالته الموجهة إليكم بالوثيقة S/2019/804 جملة من الأكاذيب التي لا تنطلي على أحد لتبرير عدوانه؛ كزعمه مثلاً أن الهدف من هذا العدوان هو تيسير عودة المهجرين والحفاظ على وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية ومكافحة الإرهاب. لا بل وأطلق على عدوانه الآثم اسم "نبع السلام" وعلى المنطقة التي يطمح لاحتلالها اسم "المنطقة الآمنة"، في تأكيد لتفاقم حالة الانفصام التي يعاني منها النظام التركي، وهو النظام نفسه الذي أطلق قبل سنوات شعار "صفر مشاكل" مع جيرانه، فانتهى به الحال إلى "صفر مبادئ" و"صفر أصدقاء" و"صفر حسن حوار" مع جيرانه كافة.

وليس من المستغرب استناد النظام التركي في عدوانه على بلادي إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أنه يأتي تكراراً لنهج حلفائه في الناتو الذين استندوا لهذه المادة للتدخل العسكري المباشر وغزو وتهديد سيادة وأمن واستقرار العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما كان عليه الحال عند إنشاء ما سمي بـ "التحالف الدولي" اللاشعري الذي مهدت جرائمه وممارسات الميليشيات العميلة له الأرضية للعدوان التركي الحالي. فعجيب أمر هذه المادة السحرية، المادة ٥١، التي يُسخرها البعض لتبرير شن حروب واعتداءات عسكرية على دول أعضاء في الأمم المتحدة دون إقامة أي اعتبار لولاية مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وكلنا يذكر ما حدث ليوغوسلافيا والعراق وليبيا. وقد يتوجب على مجلسكم عقد جلسة مع ممثلي الإدارة القانونية لمنظمتنا هذه لإمارة اللثام عن هذه المادة الهامة من الميثاق وإنهاء ما يسبغه عليها البعض من أساطير وخرافات، وإفهامهم الفارق بين الدفاع المشروع عن النفس وبين أعمال الغزو والحرب والعدوان التي يدينها الميثاق.

تدين حكومة بلادي بأشد العبارات العدوان التركي، وترفض رفضاً قاطعاً محاولة النظام التركي تبرير أعماله العدوانية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الممثلين بأني لا أنوي الاستمرار بعد الساعة ١٨/٠٠، وسأعلق الجلسة في تمام الساعة ١٨/٠٠، سواء كان هنالك متكلمون أم لا. وسيكون تعاون الأعضاء موضع تقدير.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على الجهود التي تبذلونها شخصياً ووفدكم الصديق من خلال عضويتكم في مجلس الأمن ورئاستكم له للشهر الجاري.

لقد استهلّ النظام التركي في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر فضلاً جديداً من فصول عدوانه على بلادي، في انتهاك واضح للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن وللبيانات الختامية لجولات أستانا وتفاهات سوتشي، والتي تؤكد جميعها على احترام وحدة وسلامة وسيادة سورية. وقد أسفر هذا العدوان التركي الموصوف عن احتلال أراض سورية واستشهاد وإصابة المئات من المدنيين، ومن بينهم أطفال ونساء وعمال في القطاعات الخدمية، كما أدى إلى نزوح مئات الآلاف غيرهم ووقوع أضرار مادية كبيرة في المرافق الخدمية كالمدارس والمستشفيات، والبنى التحتية الحيوية كالسدود ومحطات الكهرباء والمياه. وهو الأمر الذي رأى فيه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سراباً عابراً لا يستدعي التوقف عنده، مما يثبت عمق ادعاءاته الإنسانية.

ومن المؤسف أننا لم نسمع من السيد الخياري ولا من السيدة أرسولا مولر إدانة للعدوان التركي على سيادتنا، بل تم وصف هذا العدوان بـ "العملية العسكرية التركية" في شمال شرقي سورية، وكأن هذه العملية تجري في شمال شرقي المريح أو كوكب الزهرة أو كوكب عطارد، وليس فوق أراضي دولة مؤسسة لهذه المنظمة الدولية وذات سيادة بموجب أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي. ومواصلة لنهج شركائه في العدوان على

داعش وجبهة النصرة فنادق ١٠ نجوم ونطلب من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يزودهم بالطعام من أفخر المطاعم في باريس. هكذا نكون قد طبقنا القانون الدولي الإنساني.

من المؤسف أن البعض لا يزال حريصا على الاستمرار في نفاقه المعهود ومعاييره المزدوجة، فيتحننا بإشادات بالنظام التركي وبسخائه في استضافة المهجرين السوريين وبدوره في تيسير العمل الإنساني عبر الحدود. ويتجاهل هؤلاء أن أردوغان ما كان ليستضيف أي سوري لولا تطلعه لاستخدامهم كأدوات لتعزيز أطماعه التوسعية في المنطقة وإحياء أوهامه في بناء السلطنة العثمانية الأردوغانية، وكذلك لاستخدامهم كورقة لايتزاز أوروبا وتهددها بشكل متكرر بهم حتى لو أدى الأمر به لإغراق المئات منهم في زوارق الموت التابعة للمهربين الأتراك في بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط.

كما أنه ما كان ليقدم أي تسهيلات لعمل الأمم المتحدة عبر الحدود لولا رغبته بالتغطية على تهريبه لعشرات آلاف الإرهابيين الأجانب ولشحنات السلاح لهم وسرقته للنفط والآثار والقمح وللمصانع وللمنتجات السورية عبر الحدود. هذه هي فائدة القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). فهل كان كل ذلك خافيا على أحد؟ لا! لكن العداوة التي أوجدتها بعض الحكومات للدولة السورية دفعت بتلك الحكومات لتفضيل التحالف مع الشيطان على الحكومة السورية. وذلك على حساب القانون الدولي ومبادئ الأخلاق والقيم الإنسانية والحضارية ودماء السوريين.

لقد بدأت الدولة العثمانية باحتلال سورية عام ١٥١٦، وانتهت الدولة العثمانية على أبواب دمشق عام ١٩١٦. لاحظوا هذه الصدفة. بدأت الدولة العثمانية عام ١٥١٦ وانتهت عام ١٩١٦ على أبواب دمشق، وليس أبواب فيينا قبل ذلك بأكثر من ١٠٠ عام. ليفهم جارنا التركي أن ما يجمعنا تاريخ وجغرافيا ومصالح مشتركة، وليس عدوان.

بذريعة الدفاع عن النفس أو مكافحة الإرهاب، ذلك أن هذا النظام هو الذي انتهك اتفاق أضنة الأمني المبرم بين البلدين في عام ١٩٩٨. وعمل على استقدام آلاف الإرهابيين ودعمهم وتدريبهم وتسليحهم، بمن فيهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تم استقدامهم من أكثر من مائة دولة، وفقا لتقاريركم أنتم. واستقبلتهم الاستخبارات التركية في المطارات التركية ويسرت تسللهم عبر الحدود المشتركة مع بلدي، وخططت لجرائمهم، ووفرت لهم على مدى سنوات الدعم السياسي والعسكري والإعلامي، قبل أن تعمل على توحيدهم مؤخرا وإدماجهم مع قواتها الغازية في عدوانها على شمال شرق بلدي.

إن الإدانات التي سمعناها من ممثلي الدول الأوروبية اليوم للعدوان التركي، الذي حلا لهم تسميته ب”العمل الأحادي التركي” أو ”العملية التركية” في أحسن الأحوال، لا تعفيهم بأي حال من مسؤوليتهم عن التسبب في نشوء الوضع الراهن الذي قدم لأردوغان على طبق من ذهب مبررات عدوانه. ذلك أن تلك الدول الأوروبية كان لها الدور الأساسي في دعم ورعاية الميليشيات الانفصالية اللاشعرية في شمال شرق سورية. كما كان لها أيضا الدور الأكبر في نشوء واستفحال خطر التنظيمات الإرهابية المنتشرة حاليا في إدلب وفي جوارها.

وكما يقال في المثل الدارج ”شهد شاهد من أهلها“، أكد المبعوث الأميركي السابق للتحالف الدولي ضد داعش، بريت ماكغورك، أن تركيا سمحت بعبور ٤٠٠٠٠ داعشي قدموا من ١١٠ دول للانضمام إلى داعش، وأنها رفضت إغلاق حدودها المشتركة مع سورية أمامهم هؤلاء الرعاع. فهل كانت هذه الحقيقة التي أكدنا عليها لسنوات خافية عن تلك الدول؟ لا. ماذا فعلت تلك الدول لثني إرهابيها عن القدوم إلى بلدي؟ لاشيء سوى التباكي على القانون الدولي الإنساني. يجب أن نحارب الإرهاب بالقانون الدولي الإنساني، لا أن نستعيد الإرهابيين إلى أوروبا من حيث أتوا. يجب أن نقدم لإرهابيي

لكن الاتحاد الأوروبي يستثني تمويل إزالة الألغام في سورية من مشاريعه. أخبرنا السيدة ماركايو بهذا الكلام في دمشق. الاتحاد الأوروبي يرفض تمويل جهود دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لإزالة الألغام في سورية. هل إزالة الألغام عمل غير إنساني؟ إذا كان نزع الألغام عملاً غير إنساني سياسياً، فلماذا إذا حضرت السيدة ماركايو اليوم في معرض الحديث عن الوضع الإنساني في سورية؟

**السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** خلال الأسبوعين الماضيين، كانت التطورات التي حدثت في الشمال الشرقي من سورية موضع مناقشات مطولة. وقد تم الإعراب عن آراء مختلفة، وهو أمر جيد. فمن حقنا أن تكون لنا آراؤنا ولكن ليس من حقنا أن تكون لنا حقائق نفترضها. ولذلك فإنني أرى جلسة اليوم بمثابة منبر لي كي أضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بعملية نبع السلام والتطورات اللاحقة.

لقد كانت عملية "نبع السلام" عملية محدودة لمكافحة الإرهاب عبر الحدود من أجل مكافحة المنظمات الإرهابية مثل حزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب الكردية، وتنظيم داعش. ولذلك، نرفض رفضاً باتاً، وندين بشدة أي وصف لعمليات مكافحة الإرهاب التي نقوم بها بأنها هجوم أو عدوان. إننا جميعاً نعلم جيداً ما هو تنظيم داعش، المسؤول عن العديد من الأعمال اللاإنسانية والعنف والإرهاب، وندينه، ونقاتله. وما زالت تركيا في طليعة الكفاح ضد داعش. ومنذ إنشاء التحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش، ما برحت تركيا بصفقتها عضواً نشطاً فيه، تكافح ضده في سورية أكثر من أي بلد آخر، وتكبدت أمدح ثمن. وتركيا هي البلد الوحيد الذي دخل في قتال بالأيدي ضد تنظيم داعش في سورية.

ومع ذلك، هناك محاولة متعمدة لإخفاء أو نسيان الحقائق المتعلقة بحزب العمال الكردي (الكردستاني)/وحدات حماية

وجه وفد بلدي لمجلسكم هذا، يوم أمس، رسالة رسمية تتضمن رد الحكومة السورية المفصل على ما تضمنه تقرير الأمانة العامة الثالث والستين حول تنفيذ القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني في بلدي (S/2019/820). ونظراً لضيق الوقت، فإنني سأكتفي بالتأكيد مجدداً على أن تحسين الوضع الإنساني في سورية بشكل ملموس يقتضي الالتزام التام باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها من خلال التصدي للتدخلات السياسية والعسكرية والاقتصادية الخارجية في شؤون بلدي، وضمان الانسحاب التام للقوات الأجنبية كافة الموجودة بشكل غير شرعي على أراضي بلدي والتي تنتهك سيادة الجمهورية العربية السورية وتدعم الإرهاب وتعيق جهودنا وحلفائنا لتحسين الأوضاع الإنسانية كما هو الحال بالنسبة لمخيم الركبان في منطقة التنف المحتلة، وهي منطقة لم يأت أحد على ذكرها اليوم. لم يأت أحد على ذكر أن منطقة التنف تحتلها القوات الأمريكية، وأنها جزء من الأراضي السورية. كما نؤكد على ضرورة رفع التدابير القسرية الانفرادية التي يعاني منها السوريون، والتعاون التام مع الحكومة السورية ودعم جهودها في مكافحة الإرهاب وفي العمل الإنساني والتنموي، وكل ما عدا ذلك يصبح مجرد اصطلياد في المياه العكرة.

كلمة أخيرة للسيدة ماركايو. كانت في دمشق منذ فترة، كما قالت، وأجرت اتصالات ولقاءات هامة مع زملائي في وزارة الخارجية. وقد أطلعناها على أننا وضعنا استراتيجية وطنية للعمل في مجال إزالة الألغام مؤلفة من جزأين. وأوضحنا لها أن الجزء الكبير والهام من العمل الذي يجري في سورية لإزالة الألغام تقوم به الحكومة السورية والحلفاء الروس. وأوضحنا لها أن هناك بعثة أرمينية أيضاً متخصصة في مجال إزالة الألغام تقوم بعمل محمود في هذا المجال. وأخبرناها أن هناك تعاون مع شبكة أعما خان للتنمية لإزالة الألغام في منطقة السلمية. وأخبرناها أن الاتحاد الأوروبي يدعي أنه يمول ٣٠ مشروعاً إنسانياً في سورية.

الكردية. إن الذين يعارضون الفكر المتطرف لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية إما أن يصبحوا في عداد المفقودين أو المقتولين.

وفي وقت قصير جدا، أصبحت المنطقة التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية حقل تجارب جديد لدولة إرهابية شمولية، وهكذا فشلت مرة أخرى فكرة دعم منظمة إرهابية من أجل القضاء على منظمة إرهابية أخرى. ولعل هذا هو السبب في أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزمت بادئ ذي بدء بمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ومنذ اليوم الأول، كانت أهداف عملية نبع السلام واضحة كل الوضوح وهي: القضاء على التهديد الإرهابي الوجودي الطويل الأمد، على طول حدودنا مع الجمهورية العربية السورية، وإنفاذ سلامة سورية الإقليمية ووحدتها، وحماية السكان المحليين، وتهيئة بيئة مواتية لعودة السوريين الطوعية والأمنة والكرامة إلى ديارهم. وقد نُفذت العملية مع الامتثال التام للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ولم تستهدف إلا الإرهابيين ومخابئهم وأسلحتهم ومركباتهم. واتخذنا جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون إلحاق أي ضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. هذه هي بعض الأسباب التي جعلت الممثلين الشرعيين للشعب السوري - مثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والحكومة المؤقتة، وزعماء العشائر، وممثلي الأقليات، بما في ذلك الطوائف المسيحية السورية - يدعمون العملية.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اتفقتنا مع الولايات المتحدة بشأن الخطوات المشتركة المقبلة لمعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لتركيا، بما في ذلك قيام القوات المسلحة التركية بإنفاذ منطقة آمنة، وسحب وحدات حماية الشعب الكردية والاستيلاء على أسلحتها الثقيلة. وفي ليلة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أكد الجانب الأمريكي اكتمال انسحاب وحدات حماية الشعب

الشعب الكردية، لذلك أود أن أذكر المجلس ببعض الحقائق المتعلقة بهذه المجموعة. وعلى النحو المعترف به على نطاق واسع، واستنادا إلى تقييم التهديدات العالمية لعام ٢٠١٨ الصادر عن دوائر استخبارات الولايات المتحدة، ليس حزب الاتحاد الديمقراطي PYD/YPG سوى ميليشيا سورية لحزب العمال الكردستاني. وقد اعترف بهذه الحقيقة مؤخرا، رئيس الولايات المتحدة. وحزب العمال الكردستاني، كما نعلم جميعنا الآن، صنفه الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة، كجماعة إرهابية. غير أن بعض الدول الأعضاء زودت حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية بالأسلحة الثقيلة والذخيرة والتدريب مفترضة أن من المقبول استخدام منظمة إرهابية ضد منظمة إرهابية أخرى، وتقصد في هذه الحالة مساندة حزب العمال الكردستاني ضد تنظيم داعش.

ولا غرابة في أن هذه الأسلحة استخدمت لاستهداف تركيا والمدنيين في الجمهورية العربية السورية، وهو ما حذرنا منه مرارا وتكرارا البلدان التي تقدم هذه الأسلحة، ولكن دون جدوى. وربما اعتُبر فقدان أرواح بعض المدنيين الأتراك والسوريين أمرا مقبول كأضرار جانبية في سياق مكافحة الإرهاب وتنظيم داعش. لكن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية لم يتوقفا عند هذا الحد. لقد أطلقا سراح إرهابيي داعش ليتمكنوا من القيام بأنشطة إرهابية في تركيا أو في شمال غرب الجمهورية العربية السورية. ووفقا لمنظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان، قد يغير حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية التركيبة السكانية في المنطقة عن طريق طرد السكان المحليين العرب والأكراد والتركان من أراضيهم. لقد فر مئات الآلاف من الأكراد السوريين من ديارهم طلبا للسلامة في تركيا وشمال العراق نتيجة للقمع الذي تعرضوا له من جانب حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب

الكردية من المنطقة الآمنة. وردا على ذلك، أعلنت تركيا أنه لم تعد هناك حاجة أخرى للقيام بعملية جديدة خارج نطاق عملية نبع السلام، لأنه في نفس اليوم اتفق الرئيس أردوغان والرئيس بوتين على مذكرة تفاهم. وبناء على ذلك، ستجري المحافظة على الوضع الراهن الذي نشأ في منطقة عملية نبع السلام الحالية، والتي يبلغ عرضها ٣٢ كيلومترا. وستعمل الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري على تيسير إخراج عناصر وحدات حماية الشعب الكردية إلى مسافة لا تقل عن ٣٠ كيلومترا من حدودنا خارج منطقة عملية نبع السلام.

وبعد إخراج وحدات حماية الشعب الكردية/حزب العمال الكردستاني، سنقوم بتنظيم دوريات روسية - تركية مشتركة في غرب وشرق منطقة عملية نبع السلام على بعد ١٠ كيلومترات من حدودنا، باستثناء مدينة القامشلي. وسيتم أيضا إخراج جميع عناصر وأسلحة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية من منبع وتل رفعت. وسيجري إنشاء آلية مشتركة للرصد والتحقق للإشراف على تنسيق وتنفيذ هذه المذكورة.

وبعد الاختتام الناجح لتلك الجهود الدبلوماسية، قررت تركيا وقف عملية نبع السلام بصفة دائمة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونود أن نشكر أصدقاءنا الأمريكيين والروس على حد سواء لاعتراฟهم بشواغلنا الأمنية المشروعة وقبول العمل معنا ضد حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية. لقد حالت جهودنا المشتركة دون إنشاء دولة إرهابية في شمال سورية. قد لا تكون هذه أنباء جيدة بالنسبة للبعض، لكنها خطوة بالغة الأهمية في العملية السياسية من أجل إعادة إحلال السلام والأمن في الجمهورية العربية السورية.

وهناك الآن عدد من المسائل التي يجب أن نركز عليها جميعا. وأحدها هو مستقبل إرهابيي داعش المحتجزين. لقد سبق أن أعلننا أننا سوف نتولى احتجاز عناصر داعش وأفراد

أسرهم المحتجزين في مرافق ومعسكرات الاحتجاز الواقعة في منطقة عملية نبع السلام الحالية. ونحن على استعداد للعمل مع بلدانهم الأصلية والمنظمات الدولية من أجل إعادة تأهيل الزوجات والأطفال ممن لم يشاركوا في الجرائم. ولكننا نعلم جميعا أن الحل المستدام الوحيد هو إعادة جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم إلى بلدانهم الأصلية. لقد حان الوقت لإجراء مناقشة صريحة بشأن هذه المسألة. إن تجريد الأشخاص من جنسياتهم والتخلص منهم في مكان آخر ليس هو السبيل لمكافحة الإرهاب. إنها طريقة لنفض الأيدي من الوضع.

والمسألة الثانية التي أود أن أثيرها هي أهمية ضمان تدفق المساعدة الإنسانية بالتنسيق مع الأمم المتحدة. لقد وصلت أول قافلة مساعدات إنسانية عبر الحدود من تركيا إلى تل أبيب في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وهناك الآن تدفق مستمر من أصناف وخدمات المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمرافق الصحية والمأوى والرعاية الصحية. وسنزيد العمليات الإنسانية في ضوء الاحتياجات على أرض الواقع. وسواصل التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وقد أنشئ بالفعل مكتب مكرس لتنسيق إيصال المساعدات عبر الحدود إلى المنطقة، في أكشاكالي في الجانب التركي من الحدود.

وعقب الزيارة التي قام بها لوكوك وكيل الأمين العام إلى المحافظات الحدودية قبل أسبوعين، أنشأنا قناة اتصال مباشرة كبيرة بشأن القضايا الإنسانية بين الأمم المتحدة ووزير الخارجية التركي. وتمثلت أول النتائج الإيجابية في إصلاح شبكة معالجة المياه التي تخدم أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ نسمة.

وتم بالفعل توسيع نطاق آلية إزالة التضارب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل حماية الهياكل الأساسية المدنية والعاملين في المجال الإنساني في شمال غرب سورية، لكي تشمل الشمال الشرقي. وحتى الآن، جرت مشاركة بين مكتب تنسيق

كل عملية يجريها أيّ كان، بما في ذلك أصدقاؤنا الأمريكيون وغيرهم. كما علينا أن نضع في اعتبارنا أن هذا لا ينطبق على العمليات في سورية فحسب، بل في كل مكان.

وكما أكدّه الرئيس أردوغان في مناسبات متعددة، لا يمكن أن تتسامح تركيا، بل لن تتسامح مع أي نشاط إرهابي على حدودها. فقد تتخذ المنظمات الإرهابية أسماء أو أشكالاً مختلفة، وقد تعتمد استراتيجيات مختلفة، إلا أن حيظتنا تجاه الإرهاب لن تتغير. ولن يهتز التزامنا للحظة، ونتوقع الشيء ذاته من المجتمع الدولي.

وقد حان الوقت ليتعافى الجميع من فقدان الذاكرة المفروض على الذات بخصوص حزب العمال الكردي/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب، التي لا تمثل الأكراد في سورية، أو تركيا، أو العراق أو إيران. بل إنها منظمة إرهابية ذات مخططات انفصالية في سورية. ولن نسمح أبداً لهذه المخططات بأن تسود.

ولم تُعدّ تركيا يوماً النظر في مستقبل جارتها الجنوبية. ولطالما أيدنا حلاً سياسياً برعاية الأمم المتحدة يقوده السوريون ويتولون زمامه، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما أننا وافقنا وأكدنا على العمل الذي سيتم الاضطلاع به في سياق العملية السياسية التي ستُستأنف في جنيف في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، تمسحياً مع اتفاقات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويجب أن نعمل جميعاً من أجل نجاح هذه العملية. ومن جانبنا، سنفعل ذلك في إطار تعاون وتنسيق كاملين ووثيقين مع الأمم المتحدة.

وعندما كان أشقاؤنا وشقيقتنا من سورية في حاجة إلى مأوى لم يتردد الشعب التركي لحظة في فتح أبوابه وقلبه. إذ يعيش أربعة ملايين من السوريين في تركيا، بمن فيهم ٣٠٠٠٠٠٠ كردي سوري. وفي بعض البلدان، قُوبلت مجرد فكرة استضافة السوريين بالكرهية وكشفت عن جميع أشكال كره الأجانب والعنصرية. بينما في تركيا، من ناحية أخرى، شاطرناهم مدارسنا

الشؤون الإنسانية والسلطات التركية بشأن إحصائيات ٤٢٥ من المواقع والقوافل المدنية. ويحظى أي بلاغ عن الأضرار التي تصيب الهياكل الأساسية المدنية بالاهتمام الواجب من جانب السلطات في بلدنا.

ثالثاً، يجب أن نركز أيضاً على الكيفية التي يمكن بها مساعدة النازحين. وفي أعقاب العمليتين السابقتين في الجمهورية العربية السورية، عاد أكثر من ٣٦٥.٠٠٠ شخص طوعاً إلى ديارهم وأراضيهم. وسواصل النموذج نفسه في شمال شرق سورية. وسوف نبذل كل الجهود للتأكد من تمتع الذين يختارون العودة إلى وطنهم بحقوقهم الأساسية الكاملة. وأكرر أن جميع عمليات العودة ستكون طوعية وآمنة وكريمة، وبالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ولا بد لي أيضاً أن أؤكد أننا مندهشون من البيانات التي أدلت بها بعض الدول الأوروبية بشأن فكرة المنطقة الآمنة. إن تلك البلدان التي تغلق حدودها بحواجز الأسلاك الشائكة لتحمي نفسها من تدفق اللاجئين مستعدة لإنشاء مخيمات للاجئين خارج حدودها. نعم، ما زلنا ننتظر منها أن تفي بالتزاماتها الناشئة عن اتفاق تركيا والاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٦.

واسمحوا لي أن أسجل شيئاً واحداً. إن تركيا تحتفظ بحقها في الدفاع عن النفس ضد العناصر الإرهابية التي ربما بقيت في منطقة عملية نبع السلام. إن مكافحتنا للإرهاب ستكون دائماً وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، أتفق مع بعض المتكلمين السابقين على أن أي عملية عسكرية، بما في ذلك عمليات مكافحة الإرهاب، ينبغي أن تتم وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وقد أكد الأمين العام هذه النقطة مرات عديدة.

وينبغي التحقيق في أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني وإخضاع الجناة للمساءلة. وينطبق ذلك، بطبيعة الحال، على

فإن اتهاماته الوهمية لن تحظى بكرم الرد عليها. فنظامٌ ذبح وعذب الشعب السوري منذ أكثر من ثماني سنوات فقد شرعيته منذ وقت طويل، وينبغي ألا يحظى بحق الجلوس وراء اللوحة التي تحمل اسم البلد السوري في هذه القاعة. ومجرد حضوره إهانة لملايين السوريين الذين تعرضوا لجرائم لا حصر لها على أيدي هذا النظام. والوقائع عن الحالة في سورية تغني عن البيان، والعالم بأسره يعرف من الذي يلفق الأكاذيب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

ومستشفياتنا. شاطرنا حاضرننا ونحن على استعداد لمشاطرة مستقبلنا. ولن نقبل أبدا الادعاءات الشائنة والدروس التي تستهدف ظلماً تركيا والشعب التركي. وللأسف، بات الشعور بالخجل في عالمنا اليوم في تراجع، خلافا لسياسة الكيل بمكيالين التي قويت شوكتها.

وما سلف ذكره هي الوقائع والخلفية الحقيقية للتطورات الأخيرة في سورية.

وفيما يتعلق ببيان المتكلم السابق، أود أن أقول بضع كلمات. لا أرى أن ممثل النظام يُعدّ نظيري الشرعي. ولذلك،